ععععع عععععع

تحليل ومناقشة النتائج

تحليل ومناقشة النتائج

141

سيتم في هذا الفصل عرض نتائج البحث بجوانبها الثلاث الرئيسة، وفق تسلسل أسئلة البحث، وسيتم عرض الجداول الرياضية والإحصائية والطرق التي استخدمت لاستخراج النتائج وبيان دلالاتها ومؤشراتها، وسيتم كذلك مناقشة هذه النتائج.

أولاً: تحليل النتائج

وفيما يلي نتائج السؤال الأول من خلال الاستبانة التي صممت لمعرفة تقديرات معلمي التعليم المهني لواقع التعليم المهني في الأردن وكانت النتائج كما يلي:

السؤال الأول: (واقع التعليم المهني في الأردن)

أولاً: مجال الطالب/المتدرب

جدول رقم (7)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	1	توفر معلومات للطلبة بحاجات سوق العمل الأردني	3.4280	1.2077
7	2	توفر حوافز مادية ومعنوية للطلبة	2.2520	1.3340
6	3	إقبال الطلبة على فروع التعليم المهني	2.5720	1.2725
4	4	تسرب الطلبة من الفروع المهنية	3.1440	1.2938
5	5	الفرص المتاحة للطلبة لإكمال دراستهم الجامعية	2.9440	1.4244
1	6	نسبة الطلبة المخصصين لكل مشغل مهني	3.5640	1.0745
2	7	نسبة الطلبة المخصصين للمعلم المهني	3.4920	1.1590

يوضح الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الطالب/المتدرب، حيث نرى أن الفقرة (6) والتي تنص على "نسبة الطلبة المخصصين لكل مشغل مهني" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.5640) وانحراف معياري بلغ (1.0745)، تلتها الفقرة رقم (7) والتي تنص على "نسبة الطلبة المخصصين للمعلم المهني" بمتوسط حسابي (3.4920) وانحراف معياري (

1.1590)، فيما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "توفر حوافز مادية ومعنوية للطلبة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.2520) وانحراف معياري (1.3340).

ثانياً: مجال المعلم/المدرب

الجدول (8)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	1	توفر فرص التأهيل للمعلمين المهنيين	2.8840	1.3616
7	2	توفر حوافز مادية ومعنوية للمعلمين المهنيين	2.3040	1.2720
2	3	توفر معلمين مهنيين للتخصصات المختلفة	3.7840	1.0761
4	4	توفر فرص التدريب للمعلمين المهنيين	3.0040	1.3034
6	5	توفر نظام تصنيف وظيفي للمعلمين	2.8320	1.3694
3	6	ملاءمة عدد الحصص المخصصة للمعلم المهني	3.6760	1.1869
1	7	توفر علاقات إنسانية متميزة بين المعلمين	3.9280	1.1135

يوضح الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعلم /المدرب، حيث نرى أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على "توفر علاقات إنسانية متميزة بين المعلمين" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.9280) وانحراف معياري بلغ (1.1135)، تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على "توفر معلمين مهنيين للتخصصات المختلفة" بمتوسط حسابي (3.7840) وانحراف معياري (1.0761)، فيما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "توفر حوافز مادية ومعنوية للمعلمين المهنيين" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.3040) وانحراف معياري (1.2720).

ثالثاً: مجال المدرسة الشاملة/المهنية

الجدول (9)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	1	مدى ملاءمة البناء المدرسي للتخصصات المهنية	3.6200	1.2657
3	2	توفر تجهيزات المشاغل والمختبرات المهنية	3.6160	1.2692
1	3	ملاءمة مواقع المدارس المهنية	3.6520	1.1629
7	4	توفر خدمات مدرسية للطلبة المهنيين	3.2720	1.2443
4	5	توفر عناصر الأمان في البناء المدرسي المهني	3.4600	1.2420
4	6	توفر الصيانة للأجهزة واللوازم في المشاغل المهنية	3.4600	1.2159
6	7	توفر بيئة تعليمية مهنية مناسبة	3.4560	1.1478

يوضح الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المدرسة الشاملة المهنية، حيث نرى أن الفقرة رقم (3) والتي تنص على "ملاءمة مواقع المدارس المهنية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.6520) وانحراف معياري بلغ (1.6520)، تلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على "مدى ملاءمة البناء المدرسي للتخصصات المهنية" بمتوسط حسابي (3.6200) وانحراف معياري (1.2657)، فيما جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على "توفر خدمات مدرسية للطلبة المهنيين" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.2720) وانحراف معياري (1.2443).

رابعاً: مجال المناهج والخطط الدراسية

الجدول (10)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	1	مواكبة المناهج المهنية للتطورات العلمية	3.4160	1.1207
7	2	ملاءمة المواد الإضافية لمستويات الطلبة التحصيلية	2.7960	1.2001
6	3	تعاون المدرسة والقطاع الخاص في التدريب العملي	2.9240	1.3467
2	4	التكامل بين المناهج النظرية والعملية	3.6880	1.1506
1	5	تطبيق المهارات المهنية المطلوبة في المدرسة	3.7640	1.0662
5	6	ملاءمة تصميم المنهاج ومحتواه لقدرات الطلبة	3.220	1.2783
4	7	ملاءمة طول اليوم الدراسي للطلبة	3.3400	1.2739

يوضح الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المناهج والخطط الدراسية، حيث نرى أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على "تطبيق المهارات المهنية المطلوبة في المدرسة" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.7640) وانحراف معياري بلغ (1.0662)، تلتها الفقرة رقم (4) والتي تنص على "التكامل بين المناهج النظرية والعلمية" بمتوسط حسابي (3.6880) وانحراف معياري (1.1506)، فيما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "ملاءمة المواد الإضافية لمستويات الطلبة التحصيلية" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.7960) وانحراف معياري (1.2001).

خامساً: المجال الاجتماعي والاقتصادي

جدول رقم (11)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	1	تواصل المدرسة المهنية مع المجتمع المحلي	3.1280	1.2736
1	2	ملاءمة التخصصات المهنية لحاجات سوق العمل	3.3240	1.1027
7	3	متابعة أولياء أمور الطلبة لتحصيل أبنائهم	2.1400	1.2257
5	4	مدى التنسيق بين المدرسة ومؤسسات إنتاجية وحكومية	2.3840	1.2881
6	5	النظرة الاجتماعية للتعليم المهني	2.1880	1.1993
4	6	كفاية موازنة الفروع المهنية للحاجات الفعلية	2.6360	1.1580
3	7	مدى مرونة موازنة فروع التعليم المهني	2.7520	1.1276

يوضح الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الاجتماعي والاقتصادي، حيث نرى أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على "ملاءمة التخصصات المهنية لحاجات سوق العمل" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.3240) وانحراف معياري بلغ (1.1027)، تلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تواصل المدرسة المهنية مع المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي (3.1280) وانحراف معياري (1.2736)، فيما جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "متابعة أولياء أمور الطلبة لتحصيل أبنائهم" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.1400) وانحراف معياري (1.2257).

سادساً: مجال الإدارة والسلطة التعليمية

الجدول (12)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	1	ملاءمة التشريعات والسياسات الخاصة	3.172	1.096

		بالتعليم المهني	0	9
4	2	تمتلك المدارس المهنية صلاحيات مناسبة	3.0520	1.1963
7	3	توفر متابعة الطلبة الخريجين من المدارس المهنية	2.4920	1.3599
2	4	استخدام الإدارات المبادئ الديمقراطية مع المعلمين	3.1760	1.3115
1	5	مدى تطبيق نظام الانضباط المدرسي في المواقع المهنية	3.4880	1.2065
5	6	ملاءمة أسس توزيع الطلبة على الفروع المهنية	2.8960	1.2632
6	7	توفر نظام التأمين على الحياة للطلبة والمعلمين	2.7600	1.5151

يوضح الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإدارة والسلطة التعليمية، حيث نرى أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على "مدى تطبيق نظام الانضباط المدرسي في المواقع المهنية" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.4880) وانحراف معياري بلغ (1.2065)، تلتها الفقرة رقم (4) والتي تنص على "استخدام الإدارات المبادئ الديمقراطية مع المعلمين" بمتوسط حسابي (3.1760) وانحراف معياري (1.3115)، فيما جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "توفر متابعة الطلبة الخريجين من المدارس المهنية" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.4920) وانحراف معياري (1.3599).

الجدول (13)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع التعليم المهني في الأردن

الرتبة	التسلسل	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	1	مجال الطالب/المتدرب	3.0566	0.6765
3	2	مجال المعلم/المدرب	3.201	0.802

3	7			
0.9621	3.5051	مجال المدرسة الشاملة/المهنية	3	1
0.8577	3.3069	مجال المناهج والخطط الدراسية	4	2
0.8566	2.6503	المجال الاجتماعي والاقتصادي	5	7
0.7903	3.0051	مجال الإدارة والسلطة التعليمية	6	6
0.6546	3.1210	الكلية	7	4

يظهر الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات واقع التعليم المهني في الأردن، حيث يظهر بأن المجال " مجال المدرسة الشاملة/المهنية" قد حصل على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.5051) وانحراف معياري (0.9621)، وجاء في المرتبة الثانية "مجال المناهج والخطط الدراسية" بمتوسط حسابي (3.3069) وانحراف معياري (0.8577) وجاء في المرتبة الأخيرة " المجال الاجتماعي والاقتصادي" بمتوسط حسابي (3.6503) وانحراف معياري (0.8566).أما بالنسبة للأداة الكلية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (3.1210) وانحراف معياري (0.6546).

نتائج السؤال الثاني:

"هل تختلف تقديرات معلمي التعليم المهني لواقع التعليم المهني في الأردن باختلاف الجنس وخبرة المعلم وفرع التعليم المهني".

وللإجابة عن السؤال الثاني قام الباحث بإجراء اختبار T-test لمعرفة أثر الجنس على واقع التعليم المهني والجداول التالية تبين ذلك

الجدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة البحث حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- الطالب/المتدرب	ذكر	141	2.9929	0.6858
	أنثى	109	3.1389	0.6582
2- المعلم/المدرب	ذكر	141	3.1246	0.8147
	أنثى	109	3.3014	0.7784
3-المدرسة الشاملة	ذكر	141	3.4124	0.9200
	أنثى	109	3.6252	1.0056
4- المناهج والخطط الدراسية	ذكر	141	3.1986	0.8585
	أنثى	109	3.4469	0.8400
5- الاجتماعي والاقتصادي	ذكر	141	2.6636	0.8948
	أنثى	109	2.6330	0.8082
6- الإدارة والسلطة التعليمية	ذكر	141	2.9807	0.8035
	أنثى	109	3.0367	0.7755
الأداة الكلية	ذكر	141	3.0621	0.6709
	أنثى	109	3.1970	0.6278

يبين الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة البحث على مجالات البحث والأداة الكلية حيث يلاحظ وجود فروق في المتوسطات الحسابية حيث بلغت على الأداة الكلية (3.0621) لصالح الذكور و(3.1970) لصالح الإناث. ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية أم لا الجدول التالي يبين ذلك.

جدول (15)

اختبار (ت) لمعرفة أثر الجنس على واقع التعليم المهني

الرقم	المجال	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
.1	مجال الطالب/المتدرب	248	-1.699	0.091
.2	مجال المعلم/المدرب	248	-1.735	0.084
.3	مجال المدرسة الشاملة/المهنية	248	-1.741	0.083
.4	مجال المناهج والخطط الدراسية	248	-2.289	0.023
.5	المجال الاجتماعي والاقتصادي	248	0.280	0.078
.6	مجال الإدارة والسلطة التعليمية	248	-0.554	0.580
	الأداة الكلية	248	-1.621	0.106

يلاحظ من جدول (15) أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على المجال الرابع" مجال المناهج والخطط الدراسية" وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن هذه الفروق كانت لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.4469). أما بقية المجالات فلا توجد دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05).

ولمعرفة أثر الخبرة على تقديرات معلمي التعليم المهني لواقع التعليم المهني في الأردن، قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي كما يتضح من الجداول التالية.

الجدول (16)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة البحث حسب متغير الخبرة على مجالات البحث وعلى الأداة ككل

المجال	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الطالب/المتدرب	الكلي	250	3.0566	0.6765
مجال المعلم/الطالب	الكلي	250	3.2017	0.8023
مجال المدرسة الشاملة المهنية	الكلي	250	3.5051	0.9621
مجال المناهج والخطط الدراسية	الكلي	250	3.3069	0.8577
المجال الاجتماعي والاقتصادي	الكلي	250	2.6503	0.8566
مجال الإدارة والسلطة التعليمية	الكلي	250	3.0051	0.7903
الأداة الكلية	الكلي	250	3.1210	0.6546

نلاحظ من الجدول (16) وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات كل مجال، حيث نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت على مجال المدرسة الشاملة/المهنية بمتوسط حسابي بلغ (3.5051) وجاء مجال المناهج والخطط الدراسية ثانياً بمتوسط حسابي بلغ(3.3069) في حين جاء المجال الاجتماعي والاقتصادي بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.6503)، وبلغ على الأداة الكلية
(3.1210). ولمعرفة دلالة هذه الفروق الجدول التالي يبين ذلك.

جدول (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأداء عينة البحث تبعاً لمتغير الخبرة

المجال	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	النتيجة
مجال الطالب/المتدرب	بين المجموعات	1.785	2	0.893	1.965	0.142	غير دال
	داخل المجموعات	112.170	247	0.454			
	الكلي	113.955	249				
مجال المعلم/المدرب	بين المجموعات	3.068	2	1.534	2.410	0.092	غير دال
	داخل المجموعات	157.229	247	0.637			
	الكلي	160.297	249				
مجال المدرسة الشاملة/المهنية	بين المجموعات	2.727	2	1.363	1.478	0.230	غير دال
	داخل المجموعات	227.767	247	0.922			
	الكلي	230.493	249				
مجال المناهج والخطط الدراسية	بين المجموعات	4.594	2	2.297	3.177	*0.043	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	178.580	247	0.723			
	الكلي	183.174	249				
المجال الاجتماعي والاقتصادي	بين المجموعات	9.570	2	4.785	0.65	0.937	غير دال
	داخل المجموعات	182.595	247	0.739			
	الكلي	182.690	249				
مجال الإدارة والسلطة التعليمية	بين المجموعات	1.304	2	0.652	1.044	0.353	غير دال
	داخل المجموعات	154.220	247	0.624			
	الكلي	155.524	249				

الأداة الكلية	بين المجموعات	0.974	2	0.487	1.138	0.322	غير دال
	داخل المجموعات	105.733	247	0.428			
	الكلي	106.707	249				

يتضح من الجدول (17) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على مجال المناهج والخطط الدراسية، ولمعرفة مصدر هذه الفروق قام الباحث بإجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية والجدول (18) يبين ذلك.

جدول (18)
اختبار شفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Test)

المجال	الخبرة	المتوسط الحسابي	اقل من 5سنوات	5-15سنة	اكثر من 15 سنة
			3.1996	3.2063	3.4845
مجال المناهج والخطط الدراسية	اقل من 5 سنوات	3.1996		0.06769	0.2849
	5-15 سنة	3.2063			0.2781
	أكثر من 15 سنة	3.4845			

يبين الجدول رقم (18) أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند
(α=0.05) في مجال المناهج والخطط الدراسية.

ولمعرفة أثر التخصص المهني قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، ويبين الجدول (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والعدد الكلي للتخصصات المختلفة لكل مجال من مجالات البحث وللأداة ككل.

جدول (19)

المجال	الفئات	العدد الكلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الطالب/المتدرب	صناعي	91	2.9984	0.6059
	زراعي	33	2.9307	0.9106
	تمريضي	24	3.1310	0.5836
	فندقي	11	3.5584	0.6835
	اقتصاد منزلي	91	3.0801	0.6506
	الكلي	250	3.0566	0.6765
مجال المعلم/المدرب	صناعي	91	3.0612	0.7368
	زراعي	33	3.0260	0.9666
	تمريضي	24	3.5119	0.6870
	فندقي	11	3.4286	0.7200
	اقتصاد منزلي	91	3.2967	0.8096
	الكلي	250	3.2017	0.8023
مجال المدرسة الشاملة/المهنية	صناعي	91	3.4003	0.9008
	زراعي	33	3.2468	1.0554
	تمريضي	24	3.6429	0.7333
	فندقي	11	3.8312	0.5261
	اقتصاد منزلي	91	3.6279	1.0566
	الكلي	250	3.5051	0.9621
مجال المناهج والخطط الدراسية	صناعي	91	3.1695	0.8433
	زراعي	33	3.0693	0.9591
	تمريضي	24	3.4405	0.7010
	فندقي	11	3.4286	0.9390
	اقتصاد منزلي	91	3.4804	0.8348
	الكلي	250	3.3069	0.8577
المجال الاجتماعي والاقتصادي	صناعي	91	2.6499	0.8998
	زراعي	33	2.5022	0.8676
	تمريضي	24	2.8393	0.8533
	فندقي	11	2.8701	0.7156
	اقتصاد منزلي	91	2.6279	0.8280
	الكلي	250	2.6503	0.8566
مجال الإدارة والسلطة التعليمية	صناعي	91	3.0440	0.7850
	زراعي	33	2.8095	0.9040
	تمريضي	24	2.9048	0.6562
	فندقي	11	3.1818	0.6197
	اقتصاد منزلي	91	3.0424	0.8032
	الكلي	250	3.0051	0.7903
الأداة ككل	صناعي	91	3.0539	0.6223
	زراعي	33	2.9307	0.8133

	تمريضي	24	3.2450	0.5706
	فندقي	11	3.3831	0.5799
	اقتصاد منزلي	91	3.1926	0.6380
	الكلي	250	3.1210	0.6546

نلاحظ من الجدول (19) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات كل مجال، حيث نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت على مجال "المدرسة المهنية الشاملة/المهنية" وحصل على متوسط حسابي بلغ (3.5051)، وجاء "مجال المناهج والخطط الدراسي" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.3069)، في حين جاء "المجال الاجتماعي والاقتصادي" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.6503) وبلغ على الأداة الكلية (3.1210).

جدول(20)
نتائج تحليل التباين الأحادي لأداء عينة البحث تبعاً لمتغير التخصص

المجال	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	النتيجة
مجال الطالب/المتدرب	بين المجموعات	3.784	4	0.946	2.104	0.081	غير دال
	داخل المجموعات	110.171	245	0.450			
	الكلي	113.955	249				
مجال المعلم/المدرب	بين المجموعات	6.512	4	1.628	2.594	*0.037	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	153.786	245	0.628			
	الكلي	160.297	249				
مجال المدرسة الشاملة/المهنية	بين المجموعات	6.200	4	1.550	1.693	0.152	غير دال
	داخل المجموعات	224.293	245	0.915			
	الكلي	230.493	249				
	بين المجموعات	6.910	4	1.728	2.401	0.051	

مجال المناهج والخطط الدراسية	داخل المجموعات	176.264	245	0.719			غير دال
	الكلي	183.174	249				
المجال الاجتماعي والاقتصادي	بين المجموعات	2.158	4	0.540	0.732	0.571	غير دال
	داخل المجموعات	180.532	245	0.737			
	الكلي	182.690	249				
مجال الإدارة والسلطة التعليمية	بين المجموعات	2.111	4	0.528	0.843	0.499	غير دال
	داخل المجموعات	153.413	245	0.626			
	الكلي	155.524	249				
الأداة ككل	بين المجموعات	3.195	4	0.799	1.891	0.113	غير دال
	داخل المجموعات	103.511	245	0.422			
	الكلي	106.707	249				

يتضح من الجدول (20) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) على مجال المعلم/ المدرب، ولمعرفة مصدر هذه الفروق قام الباحث بإجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية حيث الجدول التالي يبين ذلك.

جدول (21)
نتائج اختبار شيفيه (Scheffe-test) للمقارنات البعدية لمتغير التخصص

المجال	**التخصص**	المتوسط الحسابي	صناعي	زراعي	تمريضي	فندقي	اقتصاد منزلي
		3.0612	3.0612	3.0260	3.5119	3.4286	3.2967
مجال المعلم / المدرب	صناعي	3.0612		0.03525	0.4507	0.3673	0.2355
	زراعي	3.0260			0.4859	0.4026	0.2707
	تمريضي	3.5119				0.8333	0.2152

	فندقي	3.4286					0.1319
	اقتصاد منزلي	3.2967					

من الجدول رقم (21) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) في مجال المعلم/المدرب.

السؤال الثالث: (مشكلات التعليم المهني في الأردن)

أولاً: مشكلات في مجال الطالب/المتدرب

جدول رقم (22)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	تدني تحصيل الطالب المهني	4.5000	0.7978
4	2	عدم ملاءمة أسس توزيع الطلبة على الفروع المهنية	3.7840	1.0186
6	3	ضعف التوجيه والإرشاد المهني	3.4560	1.0829
5	4	تسرب الطلبة من الفروع المهنية	3.500	1.2362
2	5	نقص حوافز الطلبة المادية والمعنوية	3.9880	0.9878
7	6	ارتفاع كلفة الطالب المهني على الأسرة	3.3920	1.3907
3	7	قلة فرص التحاق الطلبة بالتعليم الجامعي	3.9560	1.1932

يوضح الجدول (22) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الطالب/المتدرب، حيث نرى أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على " تدني تحصيل الطالب المهني " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.5000) وانحراف معياري بلغ (0.7978) تلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على " نقص حوافز الطلبة المادية والمعنوية " بمتوسط حسابي (3.9880) وانحراف معياري (0.9878)، فيما جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " ارتفاع كلفة الطالب المهني على الأسرة " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.3920) وانحراف معياري (1.3907).

ثانياً: مشكلات في مجال المعلم/المدرب

الجدول (23)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	1	عدم مشاركة المعلمين في التخطيط المهني	3.9000	1.0538
6	2	نقص الدورات التدريبية للمعلمين المهنيين	3.5800	1.2625
7	3	نقص معلمين متخصصين في بعض المجالات المهنية	3.0600	1.2613
5	4	زيادة الأعباء والواجبات المهنية على المعلم	3.6600	1.1444
2	5	قلة الترقية الوظيفية للمعلم المهني	4.1040	1.0890
4	6	نقص تبادل الخبرات والزيارات العلمية	3.7160	1.1209
1	7	نقص الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين	4.3320	.9388

يوضح الجدول (23) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعلم/ المدرب، حيث نرى أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على " نقص الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ
(4.3320) وانحراف معياري بلغ (0.9388) تلتها الفقرة رقم (5) والتي تنص على " قلة الترقية الوظيفية للمعلم المهني " بمتوسط حسابي (4.1040) وانحراف معياري
(1.0890)، فيما جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " نقص معلمين متخصصين في بعض المجالات المهنية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.0600) وانحراف معياري (1.2613).

ثالثاً: مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية

الجدول (24)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	1	نقص التنسيق مع مؤسسات العمل والإنتاج	3.8440	1.0078
2	2	صعوبة إجراء بعض التطبيقات العملية في المدرسة	3.4320	1.1743
3	3	نقص الأعمال الإنتاجية المتميزة للفروع المهنية	3.2560	1.1951
6	4	عدم ملاءمة البناء المدرسي للتعليم المهني	2.8600	1.3534
4	5	نقص وسائل السلامة المهنية في المدارس	3.0880	1.3414
7	6	نقص الكتب المهنية في المكتبة المدرسية	2.6960	1.3839
5	7	نقص التسهيلات التدريبية في المدارس المهنية	2.9600	1.2444

يوضح الجدول (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المدرسة المهنية/ الشاملة، حيث نرى أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على " نقص التنسيق مع مؤسسات العمل والإنتاج "قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.8440) وانحراف معياري بلغ (1.0078) تلتها الفقرة رقم (2) والتي تنص على "صعوبة إجراء بعض التطبيقات العملية في المدرسة " بمتوسط حسابي (3.4320) وانحراف معياري (1.1743)، فيما جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " نقص الكتب المهنية في المكتبة المدرسية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.6960) وانحراف معياري (1.3839).

رابعاً: مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية

جدول (25)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

			بي	ري
1	1	عدم تناسب المناهج مع مستويات وقدرات الطلبة	3.8600	1.3355
2	2	نقص استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريب	3.5280	1.1127
3	3	ضعف ارتباط التدريب العملي بواقع العمل المهني	3.2640	1.1832
6	4	قصر مدة الدراسة الثانوية المهنية في الأردن	2.8760	1.3098
5	5	نقص التكامل بين الجزء النظري والعملي في الخطط	2.9440	1.3160
4	6	نقص الزيارات الميدانية لتغطية الخطط الدراسية	3.2480	1.3601
7	7	أعداد الحصص النظرية المهنية أكبر من العملية	2.7800	1.4519

يوضح الجدول (25) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المناهج والخطط الدراسية، حيث نرى أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على " عدم تناسب المناهج مع مستويات وقدرات الطلبة " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.8600) وانحراف معياري بلغ (1.3355) تلتها الفقرة رقم (2) والتي تنص على " نقص استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريب " بمتوسط حسابي (3.5280) وانحراف معياري (1.1127)، فيما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " أعداد الحصص النظرية المهنية أكبر من العملية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.7800) وانحراف معياري (1.4519).

خامساً: مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي

الجدول (26)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	1	البطالة المتزايدة في صفوف المهنيين	4.0680	1.0017
3	2	ضعف مشاركة القطاع الخاص في	4.024	0.965

		التعليم المهني	0	0
5	3	ضعف ارتباط التعليم المهني بالمجتمع المحلي	3.7520	1.0073
1	4	نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المهني	4.1360	1.0362
4	5	قلة اهتمام وسائل الإعلام بالتعليم المهني	3.8400	1.1917
6	6	عدم مرونة موازنة الفروع المهنية	3.7080	1.1295
7	7	الكلفة العالية للاستثمار الحكومي في التعليم المهني	3.6160	1.1807

يوضح الجدول (26) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الاجتماعي والاقتصادي، حيث نرى أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على "نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المهني "قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.1360) وانحراف معياري بلغ (1.0362) تلتها الفقرة رقم (1) والتي تنص على "البطالة المتزايدة في صفوف المهنيين" بمتوسط حسابي (4.068) وانحراف معياري (1.0017)، فيما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "الكلفة العالية للاستثمار الحكومي في التعليم المهني" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.6160) وانحراف معياري (1.1807).

سادساً: مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية

الجدول (27)

الرتبة	التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	1	نقص الإشراف المهني على المعلمين	2.7040	1.3652
6	2	نقص البيانات والإحصائيات المهنية	3.0560	1.1876

5	3	ضعف ارتباط التعليم المهني بالتعليم العام	3.2920	1.1817
4	4	بطء توسيع قاعدة التعليم المهني	3.3640	1.2545
1	5	عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني	3.7800	1.2465
3	6	وجود إدارات غير مهنية في المدارس	3.4880	1.3746
2	7	ضعف متابعة خريجي الفروع المهنية	3.7200	1.2064

يوضح الجدول (27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإدارة والسلطة التعليمية، حيث نرى أن الفقرة رقم (5) والتي تنص على "عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني" قد حصلت على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.7800) وانحراف معياري بلغ (1.2465) تلتها الفقرة رقم (7) والتي تنص على "ضعف متابعة خريجي الفروع المهنية " بمتوسط حسابي (3.7200) وانحراف معياري (1.2064)، فيما جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "نقص الإشراف المهني على المعلمين " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ(2.7040) وانحراف معياري (1.3652).

جدول (28)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مشكلات التعليم المهني في الأردن

الرتبة	التسلسل	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	1	مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	3.7966	0.6523
3	2	مشكلات في مجال المعلم/المدرب	3.7646	0.7527
7	3	مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	3.1623	0.8956
6	4	مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	3.2143	0.9280
1	5	مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	3.8777	0.7468
5	6	مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	3.3434	0.8919
4	7	الكلية	3.5265	0.6331

يبيّن الجدول (28) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات مشكلات التعليم المهني في الأردن، حيث يظهر بأن المجال " مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي" قد حصل على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.8777) وانحراف معياري (0.7468) وجاء في المرتبة الثانية مجال" مشكلات في مجال الطالب/المتدرب" بمتوسط حسابي (3.7966) وانحراف معياري (0.6523) وجاء في المرتبة الأخيرة مجال" مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية" بمتوسط حسابي (3.1623) وانحراف معياري (0.8956). أما بالنسبة للأداة الكلية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (3.5265) وانحراف معياري (0.6331).

نتائج السؤال الرابع:

ولمعرفة أثر الجنس على تقديرات معلمي التعليم المهني لمشكلات التعليم المهني، قام الباحث بإجراء اختبار T-test والمبين في الجدول (29).

الجدول (29)

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	ذكر	141	3.7194	0.6788
	أنثى	109	3.8965	0.6048
مشكلات في مجال المعلم/المدرب	ذكر	141	3.8146	0.7044
	أنثى	109	3.6999	0.8097
مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	ذكر	141	3.1824	0.8260
	أنثى	109	3.1363	0.9818
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	ذكر	141	3.3404	0.8174
	أنثى	109	3.0511	1.0352
مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	ذكر	141	3.8693	0.7581
	أنثى	109	3.8886	0.7352
مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	ذكر	141	3.3617	0.8059
	أنثى	109	3.3198	0.9956
الأداة الكلية	ذكر	141	3.5480	0.5751
	أنثى	109	3.4987	0.7028

يبين الجدول (29) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة والأداة الكلية حيث يلاحظ

وجود فروق في المتوسطات الحسابية حيث بلغت على الأداة الكلية (3.5480) لصالح الذكور و(3.4987) لصالح الإناث. ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية أم لا، الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (30)

اختبار (ت) لمعرفة أثر الجنس على تقديرات المعلمين لمشكلات التعليم المهني

الرقم	المجال	درجات الحرية	قيمة ت	الدلالة الإحصائية	النتيجة
.1	مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	248	2.144-	0.033*	دال إحصائياً
.2	مشكلات في مجال المعلم/المدرب	248	1.196	0.233	غير دال
.3	مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	248	0.403	0.688	غير دال
.4	مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	248	2.469	0.014*	دال إحصائياً
.5	مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	248	0.202-	.8400	غير دال
.6	مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	248	0.368	0.713	غير دال
	الأداة الكلية	248	0.609	0.543	غير دال

يلاحظ من جدول (30) أن هناك دلالة إحصائية على المجال الأول" مشكلات في مجال الطالب/المتدرب" وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن هذه الفروق كانت لصالح الإناث حيث بلغ المتوسط الحسابي لهن (3.8965) بينما بلغ للذكور (3.7194). كما كانت هناك دلالة إحصائية على المجال الرابع "مجال المناهج والخطط الدراسية" وبالرجوع إلى الجدول السابق نجد أن هذه الفروق في المتوسطات الحسابية كانت لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.3409)، أما الإناث (3.0511).

ولمعرفة أثر الخبرة على تقديرات المعلمين لمشكلات التعليم المهني في الأردن، قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي كما يتضح من الجداول التالية

الجدول (31)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة البحث حسب متغير الخبرة على مجالات البحث وعلى الأداة ككل

المجال	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	الكلي	250	3.7966	0.6523
مشكلات في مجال المعلم/المدرب	الكلي	250	3.7646	0.7527
مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	الكلي	250	3.1623	0.8956
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	الكلي	250	3.2143	0.9280
مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	الكلي	250	3.8777	0.7468
مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	الكلي	250	3.3434	0.8919
الأداة الكلية	الكلي	250	3.5265	0.6331

نلاحظ من الجدول (31) وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات كل مجال، حيث نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت على المجال الاجتماعي والاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (3.8777) وجاء مجال الطالب/المتدرب ثانياً بمتوسط حسابي بلغ (3.7966) في حين جاء مجال المدرسة الشاملة/ المهنية بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.1623) وبلغ على الأداة الكلية
(3.5265). ولمعرفة دلالة هذه الفروق الجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (32)
نتائج تحليل التباين الأحادي لأداء عينة البحث تبعاً لمتغير الخبرة

المجال	المجموعات	مجموع	درجات	متوسط	قيمة ف	الدلالة	النتيجة

مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	بين المجموعات	1.299	2	0.649	1.533	0.218	غير دال
	داخل المجموعات	104.641	247	0.424			
	الكلي	105.940	249				
مشكلات في مجال المعلم/المدرب	بين المجموعات	1.614	2	0.807	1.429	0.242	غير دال
	داخل المجموعات	139.468	247	0.565			
	الكلي	141.082	249				
مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	بين المجموعات	6.650	2	3.325	4.253	*0.015	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	193.092	247	0.782			
	الكلي	199.742	249				
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	بين المجموعات	8.271	2	4.135	4.955	*0.008	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	206.148	247	0.835			
	الكلي	214.418	249				
مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	بين المجموعات	541.	2	0.270	483.	0.618	غير دال
	داخل المجموعات	138.333	247	0.560			
	الكلي	138.874	249				
مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	بين المجموعات	1.026	2	0.513	643.	0.526	غير دال
	داخل المجموعات	197.059	247	0.798			
	الكلي	198.086	249				
الأداة الكلية	بين المجموعات	819.	2	0.409	1.022	0.362	غير دال
	داخل المجموعات	98.972	247	0.401			

	الكلي	99.791	249				

يتضح من الجدول (32) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة
(α=0.05) على مجال المناهج والخطط الدراسية ومجال المدرسة الشاملة/المهنية، ولمعرفة مصدر هذه الفروق قام الباحث بإجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية والجدول
(33) يبين ذلك:

جدول (33)

المجال الخبرة		المتوسط الحسابي	اقل من 5سنوات	5-15سنة	اكثر من 15 سنة
			2.9748	3.3698	3.0978
مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	اقل من 5 سنوات	2.9748		* 0.3950	0.1230
	5-15 سنة	3.3698			0.2720
	اكثر من 15 سنة	3.0978			
			اقل من 5سنوات	5-15سنة	اكثر من 15 سنة
		المتوسط الحسابي	3.2857	3.3968	2.9829
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	اقل من 5 سنوات	3.2857		1111.-	3028.
	5-15 سنة	3.3968			*4139.
	اكثر من 15 سنة	2.9829			

يتضح من الجدول رقم (33) في مجال المدرسة الشاملة/ المهنية أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين فئة أقل من 5 سنوات وفئة (5-15) سنة خبرة، وكانت الفروق لصالح فئة (5-15) سنة خبرة، حيث بلغ المتوسط (3.36).

ويتضح من الجدول (33) في مجال المناهج والخطط الدراسية أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين فئة 5-15 سنة وفئة أكثر من (15) سنة وكانت الفروق لصالح فئة (5-15) سنة حيث بلغ المتوسط (3.39).

ولمعرفة أثر التخصص المهني قام الباحث بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي، ويبين الجدول (34) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والعدد الكلي للتخصصات المختلفة لكل مجال من مشكلات البحث وللأداة ككل.

الجدول (34)

المجال	الفئات	العدد الكلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	صناعي	91	3.6735	0.6520
	زراعي	33	3.9221	0.6749
	تمريضي	24	3.7560	0.7875
	فندقي	11	3.8052	0.4575
	اقتصاد منزلي	91	3.8838	0.6157
	الكلي	250	3.7966	0.6523
مشكلات في مجال المعلم/المدرب	صناعي	91	3.8462	0.7178
	زراعي	33	3.9264	0.6749
	تمريضي	24	3.6190	0.6439
	فندقي	11	3.7013	0.7436
	اقتصاد منزلي	91	3.6703	0.8315
	الكلي	250	3.7646	0.7527
مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	صناعي	91	3.1397	0.8226
	زراعي	33	3.3983	0.8480
	تمريضي	24	3.1369	0.7762
	فندقي	11	3.1948	0.7236
	اقتصاد منزلي	91	3.1020	1.0247
	الكلي	250	3.1623	0.8956
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	صناعي	91	3.3548	0.7820
	زراعي	33	3.3420	0.9354
	تمريضي	24	3.3214	0.7468
	فندقي	11	3.4026	0.5183
	اقتصاد منزلي	91	2.9765	1.0940
	الكلي	250	3.2143	0.9280
مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	صناعي	91	3.8744	0.7642
	زراعي	33	3.8961	0.7502
	تمريضي	24	3.8988	0.7180
	فندقي	11	3.6494	0.5656
	اقتصاد منزلي	91	3.8964	0.7646
	الكلي	250	3.8777	0.7468
مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	صناعي	91	3.3548	0.7898
	زراعي	33	3.4199	0.8660
	تمريضي	24	3.3571	0.7825
	فندقي	11	3.3636	0.4922
	اقتصاد منزلي	91	3.2983	1.0596
	الكلي	250	3.3434	0.8919
الأداة ككل	صناعي	91	3.5406	0.5559
	زراعي	33	3.6508	0.6516
	تمريضي	24	3.5149	0.5299
	فندقي	11	3.5195	0.4313
	اقتصاد منزلي	91	3.4712	0.7398
	الكلي	250	3.5265	0.6331

نلاحظ من الجدول (34) وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات (التخصصات) لكل مجال، حيث نلاحظ أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت في المجال الاجتماعي والاقتصادي بمتوسط (3.8777)، يليه مجال الطالب/المتدرب بمتوسط (3.7966)، أما الأخير من المجالات فكان مجال المدرسة الشاملة/المهنية بمتوسط قدره (3.1623)، أما الأداة الكلية فبلغ (3.5265).

جدول (35)
نتائج تحليل التباين الأحادي لأداء عينة البحث تبعاً للتخصص

المجال	المجموعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	النتيجة
مشكلات في مجال الطالب/المتدرب	بين المجموعات	2.632	4	0.658	1.561	0.185	غير دال
	داخل المجموعات	103.308	245	0.422			
	الكلي	105.940	249				
مشكلات في مجال المعلم/المدرب	بين المجموعات	2.830	4	0.708	1.254	0.289	غير دال
	داخل المجموعات	138.252	245	0.564			
	الكلي	141.082	249				
مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية	بين المجموعات	2.241	4	0.560	0.695	0.596	غير دال
	داخل المجموعات	197.501	245	0.806			
	الكلي	199.742	249				
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	بين المجموعات	8.148	4	2.037	2.419	0.049*	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	206.271	245	0.842			
	الكلي	214.418	249				
مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي	بين المجموعات	0.628	4	0.157	0.278	0.892	غير دال
	داخل المجموعات	138.246	245	0.564			
	الكلي	138.874	249				
مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية	بين المجموعات	0.399	4	9.984E-02	0.124	0.974	غير دال
	داخل المجموعات	197.686	245	0.807			
	الكلي	198.086	249				
الأداة ككل	بين المجموعات	0.810	4	0.202	0.501	0.735	غير دال
	داخل المجموعات	98.981	245	0.404			
	الكلي	99.791	249				

يتضح من الجدول (35) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) على مجال مشكلات المناهج والخطط الدراسية.

ولمعرفة مصدر هذه الفروق تم إجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (36)
نتائج اختبار شيفيه (Scheffe-test) للمقارنات البعدية لمتغير التخصص

المجال	التخصص		صناعي	زراعي	تمريضي	فندقي	اقتصاد منزلي
		المتوسط الحسابي	3.3548	3.3420	3.3214	3.4026	2.9765
مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية	صناعي	3.3548		0.0128	0.03336	0.047809	0.3783
	زراعي	3.3420			0.02056	0.060606	0.3655
	تمريضي	3.3214				0.081169	0.3450
	فندقي	3.4026					0.4261
	اقتصاد منزلي	2.9765					

يتضح من الجدول (36) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على مجال مشكلات المناهج والخطط الدراسية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: "اتجاهات تطوير التعليم المهني في الأردن"

حيث تم مقابلة الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني في الأردن، وقد تكونت المقابلة من ثلاثة أسئلة رئيسية، هي:

1. ما هي الاقتراحات لتطوير التعليم المهني في الأردن في جوانبه وعناصره ومجالاته المختلفة؟
2. ما هي أهم الصعوبات التي تعيق تطوير التعليم المهني في الأردن؟

5. ما هي الاتجاهات المستقبلية والخطط لتطوير التعليم المهني في الأردن؟

وقد تم مقابلة (30) خبيراً يمثلون المسؤولين وأصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم، وهم رؤساء أقسام ومدراء ومديري إدارات وأمين عام وزارة التربية والتعليم للشؤون التعليمية والفنية ووزير التربية والتعليم الأسبق مدير المركز الوطني لتطوير الموارد البشرية حالياً.

أولاً: الاقتراحات التطويرية:

ويمكن تلخيص أهم الاقتراحات التطويرية التي وردت في مقابلات الخبراء والمسؤولين فيما يلي:

1. تطوير نظام قبول طلبة التعليم المهني ليراعي القدرات والرغبات والذي ورد بتكرار (29) وبنسبة (96%).
2. التركيز والاهتمام بالتوجيه والإرشاد المهني، ودور المرشدين والذي ورد بتكرار (28) وبنسبة (93%).
3. إنشاء مدارس مهنية تدريبية مركزية لكل إقليم والذي ورد بتكرار (26) وبنسبة (86%).

أما أقل الاقتراحات التطويرية تكراراً فكانت "تفعيل دور الإشراف المهني للمدارس المهنية"، حيث وردت بتكرار (2) وبنسبة (6%).

ثانياً: أبرز الصعوبات التي تواجه التعليم المهني في الأردن

وقد كانت أبرز استجابات الخبراء كما يلي:

1. "النظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع ونقص الإقبال عليه" وحصلت على (29) تكرار وبنسبة مئوية (96%).

2. "ارتفاع تكلفة التعليم المهني مقارنة بالتعليم الأكاديمي" وحصلت على
(28) تكرار وبنسبة مئوية (93%).
3. "انخفاض المستوى الفني والكفايات المهنية لمعلمي المشاغل المهنية" وحصلت على
(27) تكرار وبنسبة مئوية (90%).

أما أقل الصعوبات "ضعف توزيع المدارس المهنية على التجمعات السكانية والتقسيمات الإدارية"، وحصلت على (11) تكرار وبنسبة مئوية (36%).

ثالثاً: الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني في الأردن:

من خلال استجابات الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني في الأردن، تبين أن أهم الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني في الأردن، من وجهة نظر الخبراء فكانت ما يلي:

1. "إشراك القطاع الخاص في تمويل وتخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهني" وحصلت على (26) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (80%).
2. "إنشاء جامعة مهنية، تحوي تخصصات مهنية مختلفة". وحصلت على (25) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (83%).
3. "تحديث المشاغل المهينة بما يتناسب وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات" وحصلت (24) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (80%).

أما أقل الاتجاهات "وضع مؤسسات التعليم والتدريب المهني تحت مظلة واحدة" وحصلت على تكرار (3) تكرار وبنسبة مئوية بلغت (10%).

ثانياً: مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

"مـــا واقـــع التعليـــم المهنـــي فـــي الأردن مـــن وجهـــة نظـــر المعلمين/المدربين في فروع التعليم المهني؟"

تشير نتائج البحث المتعلقة بالسؤال الأول في المجال الأول وهو مجال الطالب/المتدرب: أن أعلى المتوسطات الحسابية للفقرات الفقرة كانت رقم (6) والتي تنص على "نسبة الطلبة المخصصين لكل مشغل مهني"، وقد تعزى هذه النتيجة إلى حداثة تصاميم المشاغل في المدارس المهنية الحديثة، حيث أن التوسع في بناء المدارس المهنية في معظمه تم بعد عملية التطوير الشامل في بنية التعليم والتعليم المهني في عقد التسعينات وما بعده، هذا بالإضافة إلى أن الإقبال على التعليم المهني لا يزال محدوداً وبذلك فإن المشاغل المهنية تتلاءم مع نسبة الطلبة المهنيين.

أما الفقرة التي نالت ثاني أعلى متوسط حسابي فكانت "نسبة الطلبة المخصصين للمعلم المهني"، وقد يعزى ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم قامت بتعيين عدد من المعلمين كافٍ لتغطية المشاغل وللبرامج المهنية المختلفة، كذلك فإن عدد الطلبة قليل ومحدود وكانت هذه النسبة ملائمة، كذلك فإن نسبة إشغال بعض المدارس المهنية لا زالت قليلة من حيث أعداد الطلبة.

أما في الفقرة الأخيرة حسب متوسطها الحسابي فكانت "توفر حوافز مادية ومعنوية للطالب"، ويمكن أن يعزى ذلك إلى النقص في توفير المخصصات المالية الكافية للتعليم المهني، وكذلك إلى عدم توفر نظام حوافز للطلبة في وزارة التربية والتعليم، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود تشريعات تمنح طلبة التعليم المهني الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لتشجيعهم على الالتحاق بالتعليم المهني.

أما في المجال الثاني المعلم/المدرب: فكانت أعلى متوسط حسابي للفقرة "توفر علاقات إنسانية متميزة بين المعلمين"، وقد يعزى ذلك إلى المستوى التعليمي والثقافي لمجتمع المعلمين في المدارس المهنية، وكذلك إلى الروابط المهنية والعلاقات النقابية والمصالح المشتركة بين المعلمين، وكذلك إلى تنامي الشعور

بالمسؤولية وحقوق الإنسان وحرية الفكر والاهتمام بالديمقراطية في مجال التربية والتعليم في الأردن، أما الفقرة الثانية في ترتيب أعلى المتوسطات فكانت "توفر معلمين مهنيين للتخصصات المختلفة"، وقد يعزى ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل على تعيين المعلمين وفق التخصص المهني المطلوب وكذلك وفق حاجات المدارس المهنية وجدول التشكيلات المدرسية فتتلاءم التخصصات مع حاجات المدارس المهنية من المعلمين، أما الفقرة الأخيرة في الترتيب فكانت "توفر حوافز مادية ومعنوية للمعلمين المهنيين"، وحصلت هذه الفقرة على أقل متوسط حسابي وهذا يماثل المجال الأول وهو مجال الطالب حيث كانت هذه الفقرة أيضاً الأخيرة في الترتيب، وهذا يعطي انطباعاً مفاده أن وزارة التربية والتعليم لا تعطي الأهمية لمنح الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين والطلبة معاً، ويمكن تفسير هذه النتيجة في مجال المعلمين على أساس أنه لا يوجد نظام حوافز فعّال في وزارة التربية والتعليم يمنح المعلمين حوافز مادية للمتميزين في مجال العمل والأداء المهني وكذلك نقص الترقية في مجال العمل المهني والإعارات خارج الأردن، كما أن الجهد المبذول من المعلمين كبير يستوجب منح هذه الحوافز.

أما في المجال الثالث: المدرسة الشاملة/ المهنية: فكان أعلى متوسط للفقرة "ملاءمة مواقع المدارس المهنية" وقد يعزى ذلك التوسع في مجال بناء المدارس المهنية والفروع المهنية في المدارس الشاملة والتي تم توزيعها على مختلف التقسيمات الإدارية والمواقع ذات الكثافة السكانية في الأردن، وكذلك التوسع في شبكة المواصلات وتسهيل إجراءات النقل ووصول الطلبة إلى مدارسهم المختلفة.

أما الفقرة الثانية في المتوسطات فكانت "مدى ملائمة البناء المدرسي للتخصصات المهنية"، وقد يعزى ذلك إلى أن وزارة التربية والتعليم تعمل على تنفيذ أحدث التصاميم للمدارس المهنية وفق المعايير الدولية وبعطاءات مركزية مع الإشراف والمتابعة لهذه التصاميم وبذلك تحصل على أبنية وفق مخططات عالية الجودة في تصميمها وتنفيذها كي تتلاءم وحاجات التخصصات والمشاغل المهنية

المراد تجهيزها، كذلك فإن التوسع في بناء هذه المدارس حديث جاء بعد التطوير والتوسع في برامج وأنشطة التعليم المهني في الأردن. أما الفقرة الأخيرة في متوسطها لهذا المجال فكانت "توفر خدمات مدرسية للطلبة المهنيين"، وقد يعزى السبب في ذلك إلى رغبة المعلمين في زيادة هذه الخدمات من حيث النوعية والكمية لصالح طلبتهم، وكذلك قد يعزى ذلك إلى أن التصاميم للمدارس المهنية الحديثة تخلو من بعض الملاعب والخدمات المرافقة لتقليل كلفة هذه التصاميم على وزارة التربية والتعليم.

أما في المجال الرابع: المناهج والخطط الدراسية: فقد حصلت الفقرة "تطبيق المهارات المهنية المطلوبة في المدرسة" على أعلى متوسط حسابي وقد يعزى ذلك إلى اهتمام الوزارة على تنفيذ التدريب والمهارات في المشاغل بحيث أن هذه المشاغل مجهزة بالمعدات والآلات والأجهزة اللازمة لعملية التدريب وفق التخصص المهني، ويلاحظ توفير الوزارة لأحدث التجهيزات للمشاغل لتواكب التطور في سوق العمل، وكذلك قد يعزى ذلك إلى اهتمام وحرص المدربين والمعلمين على تنفيذ المهارات داخل المشاغل المهنية وبأية طريقة لتوفير التدريب الملائم للطلبة، أما الفقرة الثانية في المتوسط الحسابي فكانت "التكامل بين المناهج النظرية والعملية"، وقد يعزى المتوسط الحسابي الكبير في هذه الفقرة على أساس أن وزارة التربية والتعليم وفرت منهاج عملي لكل تخصص يحتوي المهارات بتسلسل منطقي لتطبيق المنهاج النظري وللتعامل معه في عمليات تدريب الطلبة، ويلاحظ تزامن الحصص النظرية مع أداء المهارات في المشاغل المهنية، أما المرتبة الأخيرة من حيث متوسطها الحسابي فكانت الفقرة "ملاءمة المواد الإضافية لمستويات الطلبة التحصيلية" حيث حصلت على أقل متوسط حسابي، وقد يعزى ذلك إلى أن المواد الإضافية ذات مستوى عالي ولا يتلاءم مع مستويات طلبة التعليم المهني المنخفضة من وجهة نظر المعلمين المهنيين والذين هم الأعرف بما يتلائم ومستوى طلبتهم، كذلك فإن المواد الإضافية يتم تناولها في دروسهم على المستوى العادي فلا داعي لمواد إضافية

يصعب على الطلبة النجاح بها وبذلك تضيف عائق أمام التحاق الطلبة بالتعليم المهني وتحصيلهم الدراسي.

أما في المجال الخامس: الاجتماعي والاقتصادي: فقد حصلت الفقرة "ملاءمة التخصصات المهنية لحاجات سوق العمل" على أعلى متوسط حسابي، وقد يعزى ذلك إلى أن الأساس الذي تبنى عليه برامج وخطط التعليم المهني هو حاجات سوق العمل ومتطلباته المهنية من وجهة نظر المعلمين المهنيين". أما الفقرة الثانية من حيث متوسطها الحسابي فكانت "تواصل المدرسة المهنية مع المجتمع المحلي"، وقد يعزى ذلك إلى الارتباط بين المدارس المهنية والمجتمع المحلي على صعيد زيارات أولياء الأمور وعقد الدورات والندوات والمعارض المهنية والتواصل مع المؤسسات العامة والخاصة من المنطقة تلبية لحاجات الطلبة وحاجات المدرسة المهنية وحاجات السكان في محيط المدرسة، أما الفقرة الأخيرة في الترتيب حسب المتوسط الحسابي فكانت "متابعة أولياء أمور الطلبة لتحصيل أبنائهم" وقد يعزى ذلك إلى أن الطلبة المهنيين من ذوي التحصيل المنخفض ومن بيئات ذات ثقافة منخفضة على الأغلب مما يسبب حرج أولياء الأمور في السؤال عن أبنائهم بما يخص تحصيلهم المدرسي أو غيابهم عن المدرسة، وكذلك قد يعزى ذلك إلى انشغال أولياء الأمور في دوامهم ومشاغلهم الخاصة للحصول على مستلزمات الحياة الأفضل لأبنائهم.

أما المجال السادس: الإدارة والسلطة التعليمية: فكانت أعلى المتوسطات الحسابية للفقرة "مدى تطبيق نظام الانضباط المدرسي في المواقع المهنية"، وقد يعزى ذلك إلى الرغبة لدى المعلمين في تطبيق نظام الانضباط المدرسي على الطلبة لرغبتهم بضبط الطلبة في المجال السلوكي والتحصيلي، وكذلك قد يعزى إلى التطور في تنفيذ مهام الانضباط المدرسي على بعض الطلبة الذين يخرجون عن سلوكيات المدارس وأدبيات المدرسة، أما الفقرة الثانية في حصولها على أعلى المتوسطات فكانت "استخدام الإدارات المبادئ الديمقراطية مع المعلمين"، وقد يعزى ذلك إلى التطور الكبير في

اعتماد معايير ديمقراطية التعليم في الأردن والتحولات الديمقراطية في المجال السياسي والتربوي على الصعيد الوطني والعمل على تطوير الإدارات التربوية والمهنية وفق هذه المعايير التي تعتمدها وزارة التربية والتعليم، أما أقل المتوسطات الحسابية فكانت للفقرة "توفر متابعة الطلبة الخريجين من المدارس المهنية"، وقد يعزى ذلك إلى عدم تحديد المهام والمسؤوليات في متابعة الخريجين المهنيين في الوزارة التربية والتعليم، وكذلك عدم وجود بيانات دقيقة عن أعداد الخريجين وصعوبة الاتصال بهم ومعرفة أماكن عملهم وسكنهم بعد تخرجهم مما يستدعي وضع خطط لمتابعة الخريجين المهنيين.

أما المقارنة بين المجالات الستة السابقة من حيث متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية، فتبين أن أعلى متوسط كان للمجال الثالث وهو المدرسة الشاملة/المهنية وقد يعزى ذلك إلى التطور الكبير في مجال بنية التعليم من حيث البناء المدرسي والتصاميم الحديثة للمدارس المهنية وحداثة التجهيزات، ويليه في متوسطات المجال الرابع وهو المناهج والخطط الدراسية، ويعزى ذلك على عملية تطوير المناهج والخطط الدراسية الحديثة التي حصلت في الأردن في عقد التسعينات والتي تراعي متطلبات التنمية الشاملة وعناصر التعليم المهني المختلفة وأهمها المعلم، الطالب وتتميز هذه المناهج بالحداثة ومراعاتها للفروق الفردية ومراعاتها لمعايير المناهج الحديثة في العالم، أما المجال الأخير حسب المتوسط الحسابي فكان الاجتماعي والاقتصادي وقد يعزى ذلك إلى الصعوبات في مجال ثقافة المجتمع باتجاه التعليم المهني والصعوبات التمويلية والاقتصادية التي يعاني منها التعليم المهني ووزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى الكلفة العالية لمنظومة التعليم المهني في الأردن.

ويلاحظ بأن المتوسط الحسابي للأداة الكلية بلغت (3.021) وهذا يؤشر على أن تقديرات معلمي التعليم المهني الكلية وفق المقياس المعدّ لذلك كان (متوسطاً) وأن التعليم المهني لا يزال في مرحله متوسطة من العمل ويحتاج إلى حل مشكلاته وإحداث التعديل المناسب في جوانب الضعف التي تعتريه، ومنها المجال الاقتصادي

والاجتماعي السابق الذكر، مما تبين من خلال استجابات المعلمين وتقديراتهم على أداة البحث.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

"هل تختلف تقديرات معلمي التعليم المهني لواقع التعليم المهني في الأردن في فروعه باختلاف الجنس وخبرة المعلم وفرع التعليم المهني (التخصص)؟"

تشير نتائج البحث إلى وجود فرق بين المتوسطات الحسابية لأفراد عينة البحث والأداة الكلية في مجالات البحث الستة بين الذكور والإناث (متغير الجنس)، وبعد إجراء اختبار (ت) لمعرفة أثر الجنس على تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني تبين بأن الفروق غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) ما عدا في المجال الرابع وهو "مجال المناهج والخطط الدراسية" حيث تبين بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية وكانت لصالح الإناث وقد يعزى ذلك إلى أن تطبيق الأنظمة والتعليمات في مدارس الإناث يكون بشكل أكبر فعّالية، إضافة إلى أن مدارس الإناث تحتوي طالبات أعلى في المستوى التحصيلي من مدارس الذكور مما يعطي المعلمات تقديرات أعلى لواقع التعليم المهني من المعلمين الذكور.

أما متغير خبرة المعلم فتشير نتائج البحث إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات كل مجال وقد بلغ للأداة الكلية (3.121)، وبعد تحليل التباين الأحادي لأداء عينة البحث تبعاً لمتغير الخبرة على مجالات البحث تبين بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على مجال المناهج والخطط الدراسية، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المعلمين في خبرتهم في تدريس المناهج الدراسية وتم إجراء اختيار شفيه للمقارنة البعدية لمعرفة مصدر هذه الفروق فتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) في مجال المناهج والخطط الدراسية.

أما متغير التخصص المهني فتشير نتائج البحث إلى وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات البحث الستة وبين فئات كل مجال، وبعد تحليل التباين الأحادي لأداء عينة البحث تبعاً لمتغير

التخصص لمجالات البحث الستة، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) على مجال المعلم/المدرب، وقد يعزى ذلك إلى الاختلاف بين المعلمين وفق تخصصهم، فكل تخصص مهني له خصوصيات مهنية من حيث مستلزماته وحاجاته وطبيعة خططه وبرامجه والمشكلات التي تواجه تقدمه وضمن المجالات الستة للدراسة مما ينعكس في استجابات المعلمين على أداة البحث، وبدرجة إحساسه بهذه العناصر وأهميتها ودورها في التعليم المهني وفق التخصص.

ولمعرفة مصدر الفروق في مجال المعلم تم استخدام اختبار شفيه للمقارنات البعدية الذي بين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجال المعلم/المدرب.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

"ما أبرز مشكلات التعليم المهني، من وجهة نظر معلمي التعليم المهني في فروع التعليم المهني؟".

تشير نتائج البحث المتعلقة بالسؤال الثالث وحسب مجالات البحث الستة إلى ما يلي:

في المجال الأول مجال الطالب كان أعلى متوسط حسابي للفقرة التي تنص "تدني تحصيل الطالب المهني"، وقد يعزى ذلك إلى الارتباط بين معدلات قبول الطلبة في فروع التعليم المهني ومستويات التحصيل في هذه الفروع، كما ويمكن تفسيره على أساس نظره المعلمين إلى تحصيل الطلبة المهنيين المتدنية وفق المقاييس والاختبارات التي تجرى في المباحث المختلفة والتي تعتبر أهم وأبرز المشكلات التي تواجه معلمي التعليم المهني في تدريسهم، أما الفقرة الثانية في إبراز مشكلات الطالب فكانت "نقص حوافز الطلبة المادية والمعنوية"، وقد يعزى ذلك إلى أهمية وجود حوافز للطلبة من وجهة نظر المعلمين لتشجيع الطلبة على الالتحاق ببرامج التعليم المهني والاستمرار فيه، وكذلك قد يعزى إلى اعتقاد المعلمين بضرورة منح الطلبة الحوافز المادية والتسهيلات لتكلفة الطالب العالية في برامج التعليم المهني التي يتحملها الطالب وولي الأمر، أما أقل المشكلات

في مجال الطالب فكانت الفقرة "ارتفاع كلفة الطالب المهني على الأسرة"، وحصلت على أدنى متوسط حسابي وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد المعلمين بأنه يتوجب أن يتحمل أولياء الأمور قسماً من تكلفة التعليم المهني المكلف لوزارة التربية والتعليم، وكذلك قد يعزى إلى طبيعة كلفة التعليم بشكل عام في الأردن، والتي تمثل من وجهة نظر المعلمين كلفة عالية فمن الطبيعي أن يتحمل ولي الأمر والأسرة تكاليف الطالب لينخرط في مجال العمل والإنتاج وحتى لا يصبح عبئاً على الأسرة.

أما في المجال الثاني: مجال المعلم/المدرب فقد حصلت الفقرة "نقص الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين"، على أعلى متوسط حسابي وهذا يمثل أكبر المشكلات في مجال المعلم وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة المضطردة في الأردن وإلى زيادة متطلبات الحياة الاقتصادية، وقد يعزى ذلك إلى زيادة الأعباء الفنية والإدارية التي تقع على عاتق المعلم المهني في المدارس المهنية، والأخطار التي يتعرض لها المعلمين في المشاغل المهنية، كذلك اعتقاد المعلمين بضرورة وجود حوافز معنوية للمعلمين المهنيين لتحفيزهم على العمل مثل التصنيف والرتب والإعارة والعلاوات وغيرها مما يدفع إلى تعزيز دورهم في تكريس الجهد لصالح التعليم المهني والمشاغل التي يعملون بها، أما الفقرة الثانية في متوسطها الحسابي فكانت "قلة الترقية الوظيفية للمعلم المهني" وتبرز هذه المشكلة من وجهة نظر المعلمين لأهميتها في تطوير عمل المعلم المهني وقد يعزى ذلك إلى الفترة الزمنية الطويلة في الخدمة في المدارس المهنية كمعلمين في المشاغل المهنية دون ترقية وعلى الأغلب يحصلون على التقاعد من الوزارة وهم لا يزالون في مشاغلهم دون ترقية، وأيضاً عند مقارنة المعلمين المهنيين مع غيرهم من المعلمين الأكاديميين فإنهم يشعرون بالنقص بسبب التطور في الترقية الوظيفية للمعلمين الأكاديميين. وقد كانت أقل المشكلات في مجال المعلم فقرة "نقص معلمين متخصصين في بعض المجالات المهنية"، وحصلت على أقل متوسط حسابي لهذا المجال وقد يعزى ذلك إلى أن التعيينات في وزارة التربية

والتعليم تراعي تخصص المعلم فيتم تعبئة الشواغر وفق التخصصات المهنية التي تطلبها المدرسة المهنية وهي متوفرة ولمختلف التخصصات المهنية، وكذلك اعتقاد المعلمين بأن تعيين المعلمين المهنيين في وزارة التربية والتعليم المهني في وزارة التربية والتعليم يكون وفق الحاجات الفعلية وقائمة التشكيلات الفنية لكل عام دراسي.

أما في المجال الثالث: المدرسة الشاملة/المهنية: فقد حصلت الفقرة "نقص التنسيق مع مؤسسات العمل والإنتاج" على أعلى متوسط حسابي وهي تمثل أكبر مشكلة في مجال المدرسة المهنية وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد المعلمين بأهمية الخبرات للمعلمين والتدريب للطلبة في هذه المؤسسات وربط المدارس المهنية بواقع وحاجات هذه المؤسسات من التخصصات والمهارات المهنية وأهمية ذلك في إيجاد فرص العمل للطلبة بعد التخرج، وكذلك تلبيه احتياجات المدارس المهنية من تطبيق بعض المهارات اللازمة للطلبة والتي لا يمكن توفيرها في المدارس المهنية، أما الفقرة الثانية من حيث متوسطها الحسابي فكانت "صعوبة إجراء بعض التطبيقات العملية في المدرسة"، وتعتبر هذه المشكلة من وجهة نظر المعلمين مهمة بسبب الإمكانات والتسهيلات التدريبية غير متماثلة في المدارس المهنية، ولا يمكن إجراء بعض المهارات المهنية داخل المشاغل بسبب عدم توفر مستلزماتها الفنية، أو بسبب نقص خبرة المعلم لإجراء هذه المهارات التخصصية الحديثة، أما أقل المشكلات أهمية من وجهة نظر المعلمين فكانت الفقرة "نقص الكتب المهنية في المكتبة المدرسية"، وحصلت على أقل متوسط حسابي وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد المعلمين بأن التعليم المهني يعتمد على برامج محددة ومهارات عملية فنية متوفرة في الكتب المنهجية ولا داعي لاستخدام المكتبة المدرسية وكذلك اعتقاد المعلمين بأن مستوى الطلبة التحصيلي متدني ولا يمكنهم مراجعة المكتبة المدرسية للقراءة للمراجع والكتب الإضافية، وكذلك اعتقاد المعلمين بأن الطالب لديه برنامج دراسي طويل ومكثف ولا يستطيع من خلاله مراجعة المكتبة والقراءة.

أما المجال الرابع: المناهج والخطط الدراسية: فحصلت الفقرة "عدم تناسب المناهج مع مستويات وقدرات الطلبة" على أعلى متوسط حسابي وبذلك مثلت أهم المشكلات في هذا المجال وقد يعزى ذلك إلى نظرة المعلمين المهنيين إلى مستويات الطلبة المهنيين المنخفضة، وكذلك تحصيلهم الدراسي، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى ارتفاع مستوى المناهج المهنية في الأردن التي تضاهي أكثر الدول تقدماً، وبالتالي لا تتناسب مع قدرات ومستويات الطلبة المهنيين من وجهة نظر معلميهم.

وتأتي الفقرة "نقص استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريب"، بالمرتبة الثانية في متوسطها الحسابي ومثلت المشكلة الثانية في هذا المجال وقد يعزى ذلك إلى الفجوة الموجودة بين القطاع الخاص والقطاع العام في القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج حيث يتفوق القطاع الخاص في ذلك، ويمكن تفسيره أيضاً على أساس أن هناك سرعة في التغير في الأردن والعالم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولا بد من المدارس المهنية من مواكبة هذه التغيرات السريعة لصالح الطلبة من وجهة نظر معلميهم.

أما أقل المشكلات أهمية من وجهة نظر المعلمين في هذا المجال فكانت الفقرة "أعداد الحصص النظرية المهنية أكبر من العملية"، وحصلت على أدنى متوسط حسابي وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد المعلمين المهنيين بضرورة أن تكون أعداد الحصص النظرية أكبر ليتم إيصال المعلومات النظرية للطالب، ويتم فيما بعد تطبيق المهارات المتعلقة بالإطار النظري في وقت محدد، وقد يعزى ذلك إلى أن مستويات التحصيل لدى الطلبة المهنيين منخفضة ويحتاج ذلك من المعلم إعادة وتركيز للمعلومات النظرية عند الشرح للمادة النظرية للطلبة.

أما في المجال الخامس: المجال الاجتماعي والاقتصادي: فحصلت الفقرة "نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المهني" على أعلى متوسط حسابي وبذلك مثلت أكبر المشكلات في هذا المجال من

وجهة نظر المعلمين، وقد يعزى ذلك إلى أهمية النظرة المجتمعية إلى التعليم المهني التي توجه الطلبة نحو التعليم المهني وهذا يفسر عزوف الطلبة وعدم الإقبال على التعليم المهني بفروعه المختلفة، وكذلك قد يعزى إلى اعتقاد المعلمين وهم أعضاء في المجتمع إلى ضرورة أهمية تحول النظرة في المجتمع إلى نظرة إيجابية نحو التعليم المهني وأهميته ودوره في التنمية للمجتمع والفرد على حد سواء، وكذلك اعتقاد المعلمين أن هذه النظرة السلبية الموروثة من الحضارات القديمة لا تتوافق مع نظرة الدين الإسلامي التي تشجع على تعلم المهن المختلفة، أما الفقرة الثانية "البطالة المتزايدة في صفوف المهنيين"، وحصلت على ثاني متوسط حسابي أي ثاني مشكلة في هذا المجال وقد يعزى ذلك إلى معرفة المعلمين المهنيين بسوق العمل والبطالة في صفوف الخريجين من المدارس المهنية للتخصصات المختلفة، وكذلك معرفة المعلمين بنسب البطالة في الأردن على مستوى الجامعات والمعاهد المختلفة وعدم اتساع سوق العمل الأردني لأعداد الخريجين المهنيين.

أما الفقرة الأخيرة في متوسطها الحسابي والتي مثلت أقل مشكلة في هذا المجال فكانت "الكلفة العالية للاستثمار الحكومي في التعليم المهني"، وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد المعلمين بأهمية التعليم المهني للفرد والمجتمع على السواء وبالتالي ضرورة وضع برامجه وخططه موضع التنفيذ، مهما كانت التكاليف المادية لهذا النوع من التعليم، كذلك قد يعزى إلى معرفة المعلمين بالارتفاع الكبير في التكاليف لنظم التعليم على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج عالمياً وذلك بسبب معايير الجودة المطبقة عليها.

أما في المجال السادس: مجال الإدارة والسلطة التعليمية: فقد حصلت الفقرة "عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني" على أعلى متوسط حسابي وبذلك مثلت أبرز المشكلات في هذا المجال، وقد يعزى ذلك إلى النظرة الدونية للتعليم المهني في المجتمع، وكذلك البطالة في صفوف المهنيين وانخفاض الدخل للعاملين من خريجي

التعليم المهني، وثقافة المجتمع السائدة والتي تعمل على التوجه نحو التعليم العالي والدراسات الجامعية.

أما الفقرة الثانية في متوسطها الحسابي فكانت "ضعف متابعة خريجي الفروع المهنية" ومثلت ثاني أكبر المشكلات في هذا المجال، وقد يعزى ذلك نقص توفر البيانات عن خريجي التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ونقص دورها في إيجاد فرص العمل للخريجين المهنيين حيث يعانون من البطالة، وعدم تفعيل عمليات متابعة الخريجين في القطاعات المختلفة، مما يؤشر إلى أهمية هذه المتابعة للتواصل وإجراء الدراسات وتسجيل البيانات للخريجين، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في التخطيط للعمليات المستقبلية.

أما الفقرة الأخيرة في متوسطها الحسابي فكانت "نقص الإشراف المهني على المعلمين". وبذلك مثلت أقل المشكلات في هذا المجال من وجهة نظر المعلمين المهنيين، وقد يعزى ذلك إلى الخبرات الكبيرة لدى المعلمين المهنيين والثقة بالنفس والخبرات التربوية في مجال التعليم، وكذلك طبيعة التخصصات المهنية الواسعة التي يصعب من خلالها توفير المشرفين في كافة المجالات المهنية وتغطية كافة المواقع المهنية، وقد يعزى ذلك إلى النظرة التقليدية لعملية الإشراف لدى المعلمين والتي تتمثل بحضور حصة صفية لدى المعلم مع التخطيط المسبق لهذه الزيادة وعدم جدوى وفائدة هذه الحصة في حصيلة خبرات المعلم المهنية والتربوية.

أما المقارنة بين المجالات الستة لهذه البحث من حيث متوسطاتها وانحرافاتها المعيارية، فتبين أن أعلى متوسط حسابي كان للمجال "مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي" وقد حصلت على متوسط حسابي (3.87) وهذا يتوافق مع الجزء الأول من هذه البحث وهو أداء أفراد عينة البحث على مقياس واقع التعليم المهني في الأردن، فبرز هذا المجال في دراسة الواقع أقل المجالات تطوراً، وهنا في دراسة المشكلات كان الأكثر بروزاً بهذا المجال، وقد يعزى السبب في ذلك إلى النظرة الاجتماعية الدّونية للتعليم المهني في الأردن، والتي تعود إلى تراكم ثقافي بعيد يعود إلى الحضارات القديمة

بعيداً عن مفهوم الحضارة الإسلامية للمهنة والعمل المهني، وكذلك البطالة ودورها في تعزيز هذا المفهوم ودعمه لدى المجتمع، والنظرة المادية في تقييم العمل المهني، حيث يتقاضى المهنيين الأجور القليلة مقارنة ببعض الوظائف والأعمال الأخرى، وقد يعزى ذلك إلى الكلفة الاقتصادية الكبيرة للتعليم المهني، على مستوى الطالب وعلى مستوى الوزارة.

أما المجال الثاني الذي يمثل ثاني مجال في حجم المشكلات والذي حصل على ثاني متوسط حسابي فكان "مجال الطالب/المتدرب" ومقداره (3.79) وقد يعزى السبب في ذلك إلى اعتقاد المعلمين بأهمية دور الطالب كمحور لعملية التعلم والتعليم وأهمية حل المشكلات التي تواجه الطالب لتفعيل عملية التعليم المهني والوصول به إلى التطور المنشود، وقد يعزى ذلك إلى توعية الطلب في مدخلات التعليم المهني، وهذه النوعية ذات المستوى التحصيلي المنخفض.

أما المجال الأخير في حجم مشكلاته والذي حصل على أقل متوسط حسابي فكان مجال "المدرسة الشاملة/المهنية" والمتوسط (3.16) وقد يعزى ذلك إلى تطور الأبنية المدرسية في الأردن وتطور نظام العطاءات المركزية، والتصاميم الحديثة التي تلبي حاجات التعليم المهني، وهذا يتوافق مع نتائج الجزء الأول من هذه البحث.

أما المتوسط الحسابي للأداة الكلية ولجميع المجالات الست فكانت (3.52) وهذا يؤشر على أن حجم المشكلات في التعليم المهني في الأردن تقع بين (المشكلات المتوسطة والمشكلات الكبيرة)، وهذا بدوره يشير إلى أهمية إجراء التطوير الملائم لتلافي نقاط الضعف التي تعتري هذا التعليم والتأكيد على جوانب القوة لدفعه للإمام من أجل تقديم التعليم المهني المناسب للطلبة خدمة لهم من جهة وخدمة للوطن بشكل عام.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

"هل تختلف تقديرات معلمي التعليم المهني لمشكلات التعليم المهني في الأردن في فروع التعليم المهني باختلاف الجنس وخبرة المعلم وفرع التعليم المهني (التخصص)".

تشير نتائج البحث إلى وجود فروق بين المتوسطات الحسابية لأفراد عينة البحث وللأداة الكلية في مجالات البحث الستة بين الذكور والإناث (متغير الجنس)، وبعد إجراء اختبار (ت) لمعرفة أثر الجنس على تقديرات معلمي التعليم المهني في الأردن، تبين بأن الفروق غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) ما عدا في المجالين التاليين وهما:

1. مشكلات في مجال الطالب/المتدرب وكانت لصالح الإناث حيث بلغ المتوسط الذكور (3.71) أما الإناث (3.89) وقد يعزى ذلك إلى العلاقات الإنسانية الكبيرة بين المعلمات مع الطالبات في المدارس المهنية للإناث، والتي تتعلق بالطالبات التي تعمل وتدرس لديهن في التخصصات المهنية.
2. مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية وكانت لصالح الذكور حيث بلغ المتوسط للذكور (3.34) أما الإناث (3.05). وقد يعزى ذلك إلى أن الخبرات التعليمية للذكور وتدريسهم لهذه المناهج أكبر من الإناث، كذلك فإن مشاركة الذكور في تصميم المناهج والكتب الدراسية أكبر منها عند الإناث على مستوى وزارة التربية والتعليم.

أما متغير الخبرة وأثره في تقديرات معلمي التعليم المهني لمشكلات التعليم المهني في الأردن فتشير نتائج تحليل التباين الأحادي إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات كل مجال، ولمعرفة أثر هذه الفروق في المتوسطات تم إجراء اختبار شفيه للمقارنات البعدية الذين تبين منه أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المجالين التاليين، وهما:

أولاً: مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية ولصالح خبرة المعلم من (5-15) سنة مقارنة بالخبرة (أقل من 5) سنوات. وقد يعزى ذلك إلى أن المعلم بزيادة خبرته التعليمية في مجال التعليم المهني تزداد قدرته على تحديد مشكلات التعليم المهني، حيث يواجهه الصعوبات والمشكلات في المجالات المهنية بشكل متكرر ومتلازم مع عمليات التعليم والتدريب.

ثانياً: مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية: ولصالح خبرة المعلم بين (5-15) سنة مقارنة بأكثر من (15) سنة، وقد يعزى ذلك إلى الخبرة الجيدة التي يتمتع بها المعلمون في خبرة (5-15) سنة، وكذلك التصاق المعلمين في هذه الخبرة بالمناهج وعملية التدريب، أما الخبرة (أكثر من 15 سنة) فيزداد فيها انتقال المعلمين إلى مواقع إدارية وتربوية أخرى لا تحتاج إلى استخدام المناهج في العمل بعد الخبرة الطويلة (أكثر من 15 سنة) مثل مشرف تربوي مهني، رئيس قسم تعليم مهني وغيرها.

أما متغير التخصص المهني وأثره في تقديرات المعلمين لمشكلات التعليم المهني، فتشير النتائج لتحليل التباين الأحادي إلى وجود فروق في المتوسطات الحسابية بين مجالات البحث وبين فئات كل مجال، ولمعرفة مصدر هذه الفروق في المتوسطات تم إجراء تحليل التباين الأحادي الذين تبين منه وجود ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجال المناهج والخطط الدراسية، وبعد إجراء اختبار شفيه للمقارنة البعدية تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وقد يعزى ذلك إلى أن المشكلات للتعليم المهني متوافقة في كافة التخصصات الخمسة المهنية في الأردن، وبالتالي فإن الرؤية موحدة إليها من قبل المعلمون في المجالات للتعليم المهني.

مناقشة نتائج السؤال الخامس:

"ما اتجاهات تطوير التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني".

لمناقشة نتائج السؤال الخامس والتي كانت بطريقة المقابلة والأسئلة المفتوحة لمجمل عناصر ومجالات التعليم المهني في الأردن

ولتسهيل عملية مناقشة هذه النتائج سيتم تقسيمها حسب المحاور والأسئلة الرئيسية الثلاث وكما يلي:

المحور الأول: الاقتراحات لتطوير التعليم المهني في الأردن، في جوانبه وعناصره ومجالاته المختلفة.

تشير النتائج إلى أن أبرز الاقتراحات التطويرية لخبراء ومسؤولي التعليم المهني في الأردن كانت:

- تطوير نظام القبول لطلبة التعليم المهني يراعي القدرات والرغبات. وقد تكرر ذلك في إجابات (29) وبنسبة (96%) وهذا يدل على أهمية نظام القبول في تحديد مدخلات التعليم المهني من الطلبة من حيث مستوياتهم التحصيلية، ويؤكد ذلك أهمية إعادة النظر في نظام القبول الحالي، والذي بموجبه يتم تحديد أدنى مستويات الطلبة التحصيلية للصفوف الأخيرة الثلاث من المرحلة الأساسية العليا وبنسب متفاوتة في قبول الطلبة، وهذا يعني التوزيع بدون رغبة الطلبة ودون قياس قدرات الطلبة، وكذلك فإن التركيز على هذا الجانب المهني له ما يبرره من الناحية الاقتصادية فالطلبة هم الفئة التي يتم استثمارها لإنتاج القوى العاملة المدربة في المجالات المهنية المختلفة، ولا بد أن تكون مهيأة وذات رغبة بالعمل والتدريب والدخول لسوق العمل أو إكمال الدراسة بحيث يكون مستوى الطالب مرتفعاً ومؤهلاً لذلك.
- التركيز والاهتمام بالتوجيه والإرشاد المهني ودور المرشدين. وقد تكرر هذا المفهوم في (28) إجابة وبنسبة (93%) ويرى الباحث بأن هذا الجانب يجب تفعيله بشكل أكبر في المستقبل لأهمية ودور الإرشاد والتوجيه في توضيح الصورة عن الواقع المهني في الأردن، والاتجاهات المستقبلية من خلال البيانات والإحصائيات والأدلة والمحاضرات والزيارات الميدانية والندوات الفعالة، وكذلك دور الإعلام التربوي والإعلام الحكومي لتوعية المجتمع والأفراد من المواطنين لمعرفة الواقع لهذا النوع من التعليم، وكذلك تكريس جهود المرشدين في المدارس، وحملات الإرشاد

واللقاءات الإرشادية، وهذا يعني أن لا تكون عملية الإرشاد والتوجيه عبارة عن لجان مركزية أو إقليمية وفرعية دون تفعيل.

- إنشاء مدارس مهنية تدريبية مركزية لكل إقليم، وتكرر في إجابات (26) وبنسبة

(86%) وهذا مقترح مهم في المجال الاقتصادي وتقليل كلفة التعليم الذي يقع على كاهل الحكومة ووزارة التربية والتعليم في الأردن، فإذا عرفنا أن التكاليف الكبيرة في التعليم المهني يأتي من بناء المشاغل والتصاميم الهندسية المكلفة بالإضافة إلى التجهيزات والمعدات والآلات والمواد اللازمة لعملية التدريب والتعليم، فإننا سنتفهم هذا الاقتراح، فبناء مدرسة تدريبية واحدة لكل إقليم كافية لتدريب الطلبة في المجالات المختلفة بحيث تكون مجهزة تجهيزاً يوافق المناهج والبرامج المهنية، هذا بالعلم أن معظم المدارس المهنية لديها وسائط نقل تساعد في نقل الطلبة إلى المدرسة التدريبية المركزية، وقد يعزى هذا الاقتراح إلى التوجيهات السياسية الحكومية التي تهدف إلى تقسيم الأردن إلى ثلاث أقاليم هي إقليم الشمال وإقليم الوسط وإقليم الجنوب، والتركيز على اللامركزية في اتخاذ القرار وبالتالي فإن هذا الاقتراح يتوافق مع هذا الجانب ويدعمه.

أما أقل الاقتراحات التطويرية الأقل تكراراً فكانت الفقرة (تفعيل دور الإشراف المهني للمدارس المهنية) وقد ورد بتكرار (2) وبنسبة (6%)، وقد يبرر ذلك إلى تناقص دور المشرفين على مستوى وزارة التربية والتعليم والإحساس بعدم جدوى وفاعلية الإشراف التربوي الحالي، ومن الناحية العملية فإن زيارة واحدة للمشرف المهني إلى المعلم غير كافية في الفصل الدراسي أو في السنة الدراسية، لذا لم يتم تركيز اهتمام الخبراء والمسؤولين بهذا الدور الإشرافي علماً بأن الإشراف المهني إقليمي وليس على مستوى المديرية الواحدة.

المحور الثاني: الصعوبات التي تعيق تطور التعليم المهني في الأردن.

تشير النتائج في مجال هذا المحور والذي يكشف وجهات نظر الخبراء والمسؤولين لأهم الصعوبات التي تعيق التطوير للتعليم المهني في الأردن، وكانت أهم هذه الصعوبات ما يلي:

- النظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع ونقص الإقبال عليه، وتكررت
(29) مرة وبنسبة (96%).

ويرى الباحث بأن مبرر اهتمام الخبراء بهذا الجانب قد يعود إلى أهمية الاتجاهات المجتمعية نحو التعليم المهني، فإذا كانت إيجابية فإن ذلك حافزاً لتوجيه الطلبة إيجابياً نحو التعليم المهني، وإذا كانت سلبية كما هو معروف فإن ذلك سيؤثر على اتجاهات أبناء المجتمع والمقصود الطلبة وبالتالي فإن الإقبال عليه سيكون قليلاً، ويرى الباحث بأن هذا الإرث الثقافي للمجتمع قد يعود إلى الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون ونظرته المتدنية للتعليم المهني والمهن وتناسبها مع العبيد والطبقة الدنيا من المجتمع، والذي يتنافى مع قيم واتجاهات الإسلام التي تحفز على تعلم المهن والعمل وكسب العيش.

- ارتفاع تكلفة التعليم المهني مقارنة بالتعليم الأكاديمي، وقد تكرر ذلك (28) مرة وبنسبة (93%).

وقد يكون المبرر لدى الخبراء والمسؤولين هو الأعباء الاقتصادية والمالية التي تترتب على التوسع في هذا النوع من التعليم الذي يثقل كاهل الوزارة والدولة سواء في تمويله أو توفير مستلزماته وموارده البشرية وتجهيزاته، وبالنظر إلى التكلفة القليلة نسبياً في مجال التعليم الأكاديمي فإن هذا المبرر مقبول ويستدعي المراعاة، خاصة إذا عرفنا أن التعليم المهني يشكل نسبة عالية من الطلبة التي تزيد عن حاجة ومتطلبات التنمية في البلاد، وأن البطالة هي دليل ذلك.

- انخفاض المستوى الفني والكفايات المهنية لمعلمي المشاغل المهنية، وحصلت على (27) تكرار وبنسبة (90%).

وقد يكون مبرر الخبراء والمسؤولين أن المستويات التعليمية لمعلمي المشاغل المهنية في معظمه من مستوى درجة الدبلوم المتوسط وبالتالي فإن الكفايات المهنية الضرورية اللازمة لإعداد

الطلبة وتدريبهم غير كافية وتتسم بالنقص، وقد يكون المبرر لذلك أيضاً هو حداثة التكنولوجيا وطرق الاتصال وحداثة الأجهزة والمعدات التي لم يتم تدريب المعلمين عليها ولم يتم التعرض لها أثناء فترة الدراسة في المعاهد لذا يرى الخبراء بأن ذلك من معيقات تطور التعليم المهني.

- أما الفقرة الأقل تكراراً فهي (ضعف توزيع المدارس المهنية على التجمعات السكانية والتقسيمات الإدارية)، وحصلت على (11) تكرار وبنسبة مئوية (36%).

ويعتقد الخبراء في هذا المجال بأن التعليم المهني في الأردن توسع ليشمل كافة التقسيمات الإدارية والتجمعات السكانية وبالتالي فانه يغطي حاجات الطلبة أينما وجدوا، كذلك فان التعليم المهني في مواقعه المختلفة وتخصصاته المختلفة موزع توزيعاً حسب الحاجة ويغطي أعداد ونسب الطلبة الملتحقين به، ومن الملاحظ عدم اكتمال أعداد الطلبة لبعض المدارس المهنية، فهي تعاني من نقص الطلبة في بعض فروع التعليم المهني وهذا يتوافق مع تقديرات معلمي التعليم المنهي في هذه البحث.

المحور الثالث: الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني في الأردن

تشير نتائج مقابلة الخبراء بان هناك مجموعة من الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني وقد كان أبرزها ما يلي:

- إشراك القطاع الخاص في تمويل وتخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهني وتكرر (26) مرة وبنسبة (86%).

وقد يعزى الاهتمام بهذا الجانب في المستقبل لأهمية دور القطاع الخاص كشريك للقطاع العام في تحمل المسؤولية خاصة وأنه المستفيد من تخريج الطلبة المهنيين، وفق مستويات مهنية معينة، ووفق تخصصات معينة، لذا جاء اهتمام الخبراء بأهمية دور القطاع الخاص بشركاته ومؤسساته ليسهم في التخطيط والتمويل ولهذا النوع من التعليم، وكذلك فإن أهمية القطاع الخاص تكمن في دوره المتوقع في عمليات تدريب الطلبة في المستقبل ليتم تعريف الطلبة بواقع

مؤسسات العمل والإنتاج وبالتالي زيادة فرص العمل لهم في القطاع الخاص، خاصة وأن القطاع العام يعاني من أعباء في إيجاد فرص العمل للخريجين من المستويات التعليمية الأعلى، فمساهمة القطاع الخاص في التدريب مهمة لكلا الجانبين، كذلك فإن العجز المالي الحكومي في الأردن كبير وكذلك الفوائد العالية المترتبة على القروض والتسهيلات المالية مما يستوجب البحث عن بدائل مثل تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم المهني.

- إنشاء جامعة مهنية، تحوي تخصصات مهنية مختلفة.

وتكرر ذلك في (25) إجابة وبنسبة (83%).

وقد يعزى ذلك لأهميته في إكمال خريجي التعليم المهني للدراسات الجامعية التطبيقية بتخصصاتهم نفسها، وبذلك يتم امتداد التعليم وبنفس المسار التعليمي إلى المستويات العليا خاصة وأننا في الأردن نعاني من نقص الجامعة التطبيقية المهنية لزيادة فرص التحاق طلبة التعليم المهني لإكمال دراساتهم الجامعية.

- تحديث المشاغل المهنية بما يتناسب وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات.

وقد وردت بتكرار (24) وبنسبة مئوية بلغت (80%).

وقد يعزى ذلك لأهمية مواكبة التعليم المهني للتكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات، وهناك توجه سياسي وحكومي لتحديث التجهيزات والمختبرات والوسائل التعليمية ككل لمواكبة التجديدات والتكنولوجيا الحديثة في العالم، وإن ذلك سيوفر الوقت والجهد في البحث والتعلم ويسهل عمليات التدريب. فنلاحظ أن استخدام الحاسوب في عملية التعليم يسهل دور المعلم والمتعلم للحصول على الخبرات اللازمة وفق المادة التعليمية.

- أما الفقرة الأخيرة فكانت (وضع مؤسسات التعليم والتدريب المهني تحت مظلة واحدة).

ووردت بتكرار مقداره (3) وبنسبة بلغت (10%).

وقد يعزى ذلك إلى اعتقاد الخبراء بأن عمل المؤسسات المهنية المختلفة يعمل على استقلاليتها وحرية اتخاذ القرار وفق التشريعات

التي تحكم عملها لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وكذلك فإن تجميع هذه المؤسسات المهنية مع بعضها قد يعيق العمل والتطور وتضارب الأدوار المهنية واتساع المشكلات وصعوبة التمويل والبرامج وضبط المخرجات التعليمية.

الفصل الخامس

خاتمة البحث

يمثل هذا البحث اهتمام الباحث والمؤسسة التربوية والمجتمع في الأردن بالتعليم المهني كجزء مهم من النظام التعليمي ,وقد حاول هذا

البحث الكشف عن واقع التعليم المهني ومشكلات التعليم المهني في الأردن, وذلك من خلال قياس تقديرات المعلمين ,وكذالك محاولة الكشف عن اتجاهات تطوير التعليم المهني في الأردن من خلال مقابلة الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني في الأردن , ويمكن اجمال البحث كما يلي:

أولاً: ملخص أهم نتائج البحث:

أ. نتائج السؤال الأول: ما واقع التعليم المهني في الأردن

لقد حصل مجال المدرسة الشاملة/المهنية علـى أعلـى متوسـط حسابي يليه مجال المناهج والخطط الدراسية، وكان المجال الاجتماعي والاقتصادي في المرتبة الأخيرة، وقد بـرزت الفقـرات الآتيـة مـن خلال المتوسـطات العاليـة لتقـديرات المعلميـن لواقـع التعليـم المهنـي فـي الأردن في المجالات الستة وكما يلي:

المجال الأول: الطالب/المتدرب

1. نسبة الطلبة المخصصين لكل مشغل مهني.
2. نسبة الطلبة المخصصين للمعلم المهني.
3. المرتبة الأخيرة: توفر حوافز مادية ومعنوية للطلبة .

المجال الثاني: المعلم /المدرب

1. توفر علاقات إنسانية متميزة بين الطلبة.
2. توفر معلمين مهنيين للتخصصات المختلفة.

المرتبــة الأخيــرة: تــوفر حــوافز ماديــة ومعنويــة للمعلميــن المهنيين.

المجال الثالث: المدرسة الشاملة

1. ملاءمة مواقع المدارس المهنية.
2. مدى ملاءمة البناء المدرسي للتخصصات المهنية.

المرتبة الأخيرة: توفر خدمات مدرسية للطلبة المهنيين.

المجال الرابع: المناهج والخطط الدراسية

1. تطبيق المهارات المطلوبة في المدرسة.
2. التكامل بين المناهج النظرية والعملية.

المرتبة الأخيـرة: ملاءمـة المـواد الإضـافية لمسـتويات الطلبـة التحصيلية.

المجال الخامس: المجال الاجتماعي والاقتصادي

1. ملاءمة التخصصات المهنية لحاجات سوق العمل.
2. تواصل المدرسة المهنية مع المجتمع المحلي.

المرتبة الأخيرة: متابعة أولياء أمور الطلبة لتحصيل أبنائهم.

المجال السادس: الادارة والسلطة التعليمية

1. مدى تطبيق نظام الانضباط المدرسي في المواقع المهنية.
2. استخدام الإدارات المبادئ الديمقراطية مع المعلمين.

المرتبة الأخيرة: توفر متابعة الطلبة الخريجين من المدارس المهنية.

وكانت أبرز نتائج السؤال الأول ما يلي:

1. إن واقع التعليم المهني في الأردن، حسب تقديرات المعلمين (متوسط).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني تعزى للجنس في المجالات (1، 2، 3، 5، 6).
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني تعزى للجنس، وكانت لصالح الإناث في المجال (4).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني تعزى لخبرة المعلم، في المجالات (1، 2، 3، 4، 5، 6).
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني تعزى للتخصص (فرع التعليم المهني).

ب. نتائج السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات معلمي التعليم المهني باختلاف الجنس وخبرة المعلم وفرع التعليم المهني.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المعلمين باختلاف الجنس، إلا في مجال واحد وهو مجال المناهج والخطط الدراسية وكان لصالح الإناث.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المعلمين باختلاف خبرة المعلم.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المعلمين باختلاف فرع التعليم المهني (التخصص).

جـ. نتائج السؤال الثالث: مشكلات التعليم المهني في الأردن.

لقد حصل المجال الاجتماعي والاقتصادي على أعلى متوسط حسابي، يليه مجال الطالب/المتدرب، وكان مجال المدرسة الشاملة المهنية في المرتبة الأخيرة، وقد برزت النتائج الآتية من خلال المتوسطات العالية لتقديرات المعلمين لمشكلات التعليم المهني في الأردن في المجالات الستة للبحث كما يلي:

المجال الأول: الطالب/المتدرب

1. تدني تحصيل الطالب المهني.
2. نقص حوافز الطلبة المادية والمعنوية.

المرتبة الأخيرة: ارتفاع كلفة الطالب المهني على الأسرة.

المجال الثاني: المعلم /المدرب

1. نقص الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين.
2. قلة الترقية الوظيفية للمعلم المهني.

والمرتبة الأخيرة: نقص معلمين متخصصين في بعض المجالات المهنية.

المجال الثالث: المدرسة الشاملة

1. نقص التنسيق بين مؤسسات العمل والإنتاج.
2. صعوبة إجراء بعض التطبيقات العملية في المدرسة.

المرتبة الأخيرة: نقص الكتب المهنية في المكتبة المدرسية.

المجال الرابع: المناهج والخطط الدراسية

1. عدم تناسب المناهج مع مستويات وقدرات الطلبة.
2. نقص استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدريب.

المرتبة الأخيرة: أعداد الحصص النظرية أكبر من العملية.

المجال الخامس: الاجتماعي والاقتصادي

1. نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المهني.
2. البطالة المتزايدة في صفوف المهنيين.

المرتبة الأخيرة: الكلفة العالية للاستثمار الحكومي في التعليم المهني.

المجال السادس: الادارة والسلطة التعليمية

1. عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني.
2. ضعف متابعة خريجي الفروع المهنية.

المرتبة الأخيرة: نقص الإشراف المهني على المعلمين.

وكانت أبرز نتائج السؤال الثالث ما يلي:

1. هناك مشكلات تواجه التعليم المهني في الأردن، حسب تقديرات المعلمين (مشكلات متوسطة).
2. أبرز مشكلات التعليم المهني في الأردن، من وجهة نظر المعلمين كانت في المجال الاجتماعي والاقتصادي.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات المعلمين لمشكلات التعليم المهني تعزى للجنس، وكانت لصالح الإناث في المجال (1)، وفي المجال (4) ولصالح الذكور.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات معلمي التعليم المهني لمشكلات التعليم المهني تعزى لخبرة المعلم في المجال (3) بين فئتي (أقل من 5 سنوات)، وفئة (5-15سنة)، وكانت لصالح الفئة (5-15 سنة)، وكذلك في المجال (4) بين فئة (5-15سنة) وأكثر من 15 سنة، وكانت الفروق لصالح فئة (5-15 سنة).
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات معلمي التعليم المهني تعزى لخبرة المعلم في المجالات (1، 2، 5، 6).
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) بين تقديرات معلمي التعليم المهني تعزى للتخصص (فرع التعليم المهني).

د. نتائج السؤال الرابع: هل تختلف تقديرات معلمي التعليم المهني لمشكلات التعليم المهني في الأردن باختلاف الجنس وخبرة المعلم وفرع التعليم المهني؟".

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات المعلمين باختلاف الجنس إلا في مجالين هما: "مشكلات في مجال "الطالب/المتدرب"، وقد كانت لصالح الإناث، وكذلك في مجال "المناهج والخطط الدراسية" وكانت لصالح الذكور.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات معلمي التعليم المهني باختلاف خبرة المعلم إلا في مجالين هما:
  1. مجال المدرسة الشاملة/المهنية، وكانت الفروق لصالح الخبرة (5-15) سنة.
  2. مجال المناهج والخطط الدراسية، وكانت الفروق لصالح الخبرة (5-15) سنة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات معلمي التعليم المهني باختلاف فرع التعليم المهني (التخصص).

هـ. **نتائج السؤال الخامس**: "اتجاهات تطوير التعليم في الأردن".

أولاً: لقد كانت أهم الاقتراحات التطويرية في تقديرات الخبراء ما يلي:

1. تطوير نظام قبول لطلبة التعليم المهني يراعي القدرات والرغبات.
2. التركيز والاهتمام بالتوجيه والإرشاد المهني ودور المرشدين.
3. إنشاء مدارس مهنية تدريبية مركزية لكل إقليم.

ثانياً: لقد كانت أبرز الصعوبات التي تواجه التعليم المهني في الأردن، من وجهة نظر الخبراء ما يلي:

1. النظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع، ونقص الإقبال عليه.
2. ارتفاع كلفة التعليم المهني مقارنة بالتعليم الأكاديمي.
3. انخفاض المستوى الفني والكفايات المهنية لمعلمي المشاغل المهنية.

ثالثاً: الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني في الأردن:

لقد كانت أبرز الاتجاهات المستقبلية من وجهة نظر الخبراء ما يلي:

1. إشراك القطاع الخاص في تمويل وتخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهني.
2. إنشاء جامعة مهنية، تحوي تخصصات مهنية مختلفة.
3. تحديث المشاغل المهنية بما يتناسب وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات.

ويمكن تلخيص نتائج المقابلة بما يلي :

- توجد اقتراحات تطويرية إيجابية من وجهة نظر الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني في الأردن.
- توجد صعوبات تواجه تطوير التعليم المهني في الأردن من وجهة نظر الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني.
- توجد اتجاهات مستقبلية لتطوير التعليم المهني في الأردن، من وجهة نظر الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني.

توصيات البحث:

مما تقدم ومن خلال عرض النتائج وتفسيرها وفق المعطيات التربوية والمنهجية والدلالات المنطقية يرى البحث أهمية في الوصول إلى بعض التوصيات المهمة من خلال منهجية هذه البحث، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1. العمل في وزارة التربية والتعليم لوضع آلية لمنح الحوافز المادية والمعنوية للطلبة والمعلمين في مجال التعليم المهني.
2. زيادة اهتمام وزارة التربية والتعليم بالخدمات المدرسية لطلبة التعليم المهني.
3. إعادة النظر في جدوى المواد الإضافية لطلبة التعليم المهني.
4. التأكيد على التفاعل بين المدرسة المهنية وأولياء الأمور ليتسنى لهم الإطلاع على تحصيل أبنائهم وتفعيل دور مجلس الآباء في المدارس.

5. إعادة النظر في إجراءات ونظام توزيع الطلبة على الفروع المهنية لتناسب ميولهم وقدراتهم .
6. فتح آفاق جديدة ونظام جديد للترقية الوظيفية للمعلم المهني في وزارة التربية والتعليم.
7. زيادة التنسيق بين المدارس المهنية والشاملة من جهة، ومؤسسات العمل والإنتاج للمجتمع المحلي.
8. العمل على اعتماد نظام التدريب الثنائي بحيث يتم التدريب العملي في المدرسة ومؤسسات الإنتاج ليتم تغطية المهارات المهنية.
9. إعادة النظر في المناهج والخطط الدراسية بما يتناسب مع قدرات الطلبة ومستويات الطلبة التحصيلية.
10. توظيف التكنولوجيا الحديثة في المشاغل المهنية واستخدام التقنيات الحديثة في عملية التعليم والتدريب.
11. التأكيد على دور التوجيه والإرشاد المهني في تعديل اتجاهات المجتمع نحو التعليم المهني إيجابياً.
12. محاولة الحد من ظاهرة البطالة في صفوف المهنيين بالطرق التي تضمن زيادة فرص العمل لهم.
13. وضع آلية لتفعيل دور وزارة التربية والتعليم في متابعة خريجي التعليم المهني.
14. العمل على إنشاء مدارس مهنية تدريبية مركزية لكل إقليم.
15. العمل على تقليل كلفة التعليم المهني بالوسائل والطرق المناسبة ومنها زيادة إنتاجية المدارس.
16. التدريب والتأهيل لمعلمي التعليم المهني وخاصة معلمي المشاغل المهنية.
17. العمل على إشراك القطاع الخاص في تمويل وتخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهني.
18. إنشاء جامعة مهنية تطبيقية، لتسهيل إكمال الطلبة المهنيين لدراستهم الجامعية.

مقترحات البحث لدراسات مستقبلية:

انطلاقاً من حرصي كباحث على إجراء الدراسات والبحوث في مجالات التعليم المهني بشكل عام، وكدليل للباحثين فيما بعد، أرى أهمية إجراء بعض الدراسات والتي أعتبرها استكمالاً لهذا البحث ولسد الثغرات فيه، ولشمول جوانب التعليم المختلفة، وهذه البحوث كما يلي:

1. واقع التعليم الصناعي، مشكلاته، واتجاهات تطويره.
2. واقع التعليم الزراعي، مشكلاته، واتجاهات تطويره،
3. واقع تعليم الاقتصاد المنزلي، مشكلاته، واتجاهات تطويره.
4. واقع التعليم التمريضي، مشكلاته، واتجاهات تطويره.
5. واقع التعليم الفندقي، مشكلاته، واتجاهات تطويره.
6. واقع البطالة لخريجي التعليم المهني، وطرق الحد منها.
7. واقع معلم التعليم المهني، مشكلاته، واتجاهات تطويره.
8. واقع المشاغل المهنية، مشكلاتها، واتجاهات تطويرها..
9. واقع مشرفي التعليم المهني، مشكلاتهم، واتجاهات تطويرهم.
10. واقع طلبة التعليم المهني، مشكلاته، واتجاهات تطويرهم.
11. واقع المدارس المهنية، مشكلاتها، واتجاهات تطويرها.
12. واقع المباحث للمناهج المهنية، مشكلاتها، واتجاهات تطويرها.
13. العمالة المهنية، مشكلاتها، واتجاهات تطويرها.

المراجع:

المراجع العربية:

1. سعد الدين إبراهيم ، وآخرون. مشروع مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم في الوطن العربي، عمان: الأردن. (1989).
2. مفيدة إبراهيم. دور التربية في مستقبل الوطن العربي، دار مجدلاوي، عمان.
(2003).
3. محمد عبد الكريم أبو سل . مدخل إلى التربية المهنية، دار الفكر للنشر، عمان: الأردن. (1998).
4. أحمد فرغلي. التربية المهنية في المنظور الإسلامي، مجلة التربية، مجلد 25، عدد 17. (1996).
5. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي أسيا، مدرسو ومدربو التعليم الفني في الوطن العربي "مسح ميداني"، الاتحاد العربي للتعليم التقني. (1991).
6. الاتحاد العربي للتعليم التقني. الندوة العربية حول إقبال الطلبة على التعليم التقني والمهني في الوطن العربي، تونس. (1984).
7. شبل بدران . التعليم والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. (2003).
8. منى بني عيسى. الاحتياجات التدريبية لمعلمي ومعلمات التمريض من وجه نظر معلمي ومشرفي التعليم التمريضي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن. (2001).
9. فاروق البوهي. نظم التعليم في دول العالم. دار قباء للطباعة والنشر. (2001).
10. رضا التاج. مشكلات طلبة الثانوية الصناعية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن. (1993).

11. علي التويجري. واقع التعليم العالي والمتوسط (الفني والمهني) بالدول الأعضاء، مكتبة التربية العربي لدول الخليج العربي. (1988).
12. سميح جابر. برامج مؤسسة التدريب المهني، مجلة العمل، العدد 73، المجلد 19، وزارة العمل: الأردن. (1996).
13. سميح جابر. تدريب وإعداد مدربي التدريب المهني، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، طرابلس: ليبيا. (2001).
14. محمد أحمد الحاج. مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن، دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان: الأردن. (2002).
15. ضحى الحديدي. المشكلات الإدارية والفنية التي تعانيها معلمات التربية المهنية في مدارس العاصمة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردن، عمان-الأردن. (1995).
16. حساوي واخرون. التعليم التقني والفني في دول الخليج العربية، الاتحاد العربي للتعليم التقني-اليونسكو. (1985).
17. جميل حطبه. المشكلات الإدارية والفنية التي يواجهها مديرو المدارس والمراكز المهنية في الأردن. رسالة المعلم، المجلد (36)، العدد (3). (1995).
18. محمد الحيلة. أساليب تدريس التربية المهنية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. (1998).
19. محمد الحيلة. تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. (2000).
20. محمد الخطيب. الأصول العامة للتعليم المهني والفني، ج 2، الأصول التاريخية والسياسية والإدارية، مكتبة التربية العربي لدول الخليج العربي، الرياض.
(1995).
21. محمد الخطيب. التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة، دراسة مقارنة مكتبة العبيكان. (1995).

22. عمر الذيابات. درجة تطبيق معلمي المدارس المهنية لفلسفة لتعليم المهني في ضوء خطة التطوير التربوي في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن. (2000).
23. أنطوان رحمة. التخطيط التربوي، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق.
(2000).
24. عبد الناصر رشاد. التعليم والتنمية الشاملة/النموذج الكوري، دار الفكر العربي، القاهرة: مصر. (1997).
25. عبد الله الرشدان. اقتصاديات التعليم، عمان، الأردن. (2001).
26. هشام الرواشدة وآخرون. تجربة مؤسسة التدريب المهني، مديرية التخطيط، مجلة العمل، المجلد 19، العدد 75، وزارة العمل، عمان: الأردن. (1996).
27. غازي رواقة. مسارات ومرتكزات التعليم المهني في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 9، العدد 2، الأردن. (1993).
28. غازي رواقة الطعاني، حسن. مدى امتلاك معلمي التربية المهنية في الأردن المهارات المعرفية لإدارة مشاغل التربية المهنية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 2، العدد 2. (2001).
29. عبيد الزوبعي و عماد الجنابي. تطوير مناهج التعليم التقني والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية المواد البشرية، بنغازي، ليبيا. (2002).
30. رمضان السنوسي و عبد السلام الدويبي. دليل الموجه والمرشد المهني المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين-ليبيا. (2000).
31. مراد و الشروف .واقع التعليم المهني في الأردن، مجلة المهندس الزراعي، العدد
(74)، عمان. الأردن. (2003).
32. ضحاوي، بيومي. التربية المقارنة ونظم التعليم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
(2001).

33. أحمد الطويسي. أساسيات التربية المهنية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. (2003).
34. أحمد ظاهر. الأيدي العاملة الوافدة في الأردن، دراسية ميدانية. (1985).
35. طارق العاني و أكرم الجميلي. طرائق التدريس والتدريب المهني المركز العربي للتدريب وإعداد المدربين، ليبيا. (2000).
36. جودت عبد الهادي ، و سعيد العزة. التوجيه المهني ونظرياته، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان: الأردن. (1999).
37. عبد الوهاب، جاسم محمد سعيد. التعليم التقني في الوطن العربي، الواقع والاتجاهات، المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم، تونس: تونس. (1985).
38. ختام العتيبي. مفاهيم في التعليم الإلكتروني، مجلة رسالة المعلم، مجلة رسالة المعلم، المجلد (41)، العددين (2، 3). (2004).
39. محمد عثمان، واقع التعليم الثانوي الزراعي وسبل تطويره في الأقطار العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس. (1994).
40. عدنان العجلوني، المشكلات التي يواجهها المعلمون والمدربون في مؤسسة التدريب المهني في الأردن والحلول والمقترحات لها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن. (2003).
41. محمد عليمات وآخرون. أثر منهاج التربية الإسلامية لبطة الصف العاشر في ميولهم المهنية. مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 12، والعدد 3، جامعة اليرموك، اربد: الأردن. (1996).
42. محمد عليمات. النظام التربوي في الأردن، دار الشروق للتوزيع، عمان، الأردن. (2004).
43. محمد عليمات وآخرون. أثر منهاج التربية الإسلامية لطلبة الصف العاشر في ميولهم الحديثة، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد 12،

عدد 3، اربد: الأردن.
(1995).
44. أحمد فرغلي. التربية المهنية في المنظور الإسلامي، مجلة التربية، قطر، العدد
(17). (1996).
45. غالب الفريجات، التعليم والتدريب المهني في الأردن: دراسة نظرية وميدانية، المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، عمان: الأردن. (1993).
46. مصطفى فلاته. إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربي، مكتب التربية للدول الخليج العربي. (1994).
47. مشعل سعود القاضي. دور التدريب المهني في إعداد القوى العاملة. نموذج المملكة الأردنية الهاشمية، القاهرة، مكتبة مدكور. (1998).
48. سالم القرعان، المشكلات التي يواجهها المعلمون في تدريسهم لمقرر التربية المهنية لطلاب المرحلة الأساسية العليا في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن. (2002).
49. أحمد القماطي. تطوير التعليم الفني في الجماهيرية، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس. (1987).
50. كانتور، ليونارد. التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة. ترجمة محمد الخطيب, مكتبة العبيكان. (1995).
51. منى مؤتمن. المرأة الأردنية والتربية: نقلة نوعية، مجلة رسالة المعلم، مجلد
(42)، العدد (4)، عمان. (2004).
52. مؤسسة التدريب المهني. التقرير السنوي، عمان: الأردن. (2002).
53. مؤسسة التدريب المهني. قانون مؤسسات التدريب المهني، عمان: الأردن.
(2001).

54. مؤسسة التدريب المهني. مؤتمر تطوير التدريب المهني في الأردن، 27-29/5/1997، عمان: الأردن. (1997).
55. مؤسسة عبد الحميد شومان، التعليم في الأردن واقع وتحديات، عمان. (1997).
56. محمد شرف الدين، والقلا، فخر الدين وآخرون. واقع التعليم الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دارسة مقارنة، تونس. (1995).
57. محمد، شرف الدين، وآخرون. واقع التعليم الصناعي وسبل تطويره، تونس.
(1995).
58. عبد اللطيف محمود. الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم "دراسة مستقبلية"، المجلة التربوية، العدد 53.
(1999).
59. علي مدكور. التربية وثقافة التكنولوجيا، دار الفكر العربي: القاهرة. (2003).
60. علي مدكور. منهج التربية في المنظور الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة: مصر. (2002).
61. المديرية العامة للتعليم المهني. دليل التعليم المهني، وزارة التربية والتعليم، عمان: الأردن. (1997).
62. محمد مرسي. الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، عالم الكتب، القاهرة. (2003).
63. توفيق مرعي و محمد الحيلة. المناهج التربوية الحديثة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. (2002).
64. توفيق مرعي و محمد الحيلة. تفريد التعليم، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان: الأردن. (2002).
65. مركز التطوير التعليم التابع للأمم المتحدة. التعليم والتدريب في التسعينات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ترجمة عبد

الصمد الأنجري، فريدة آل مشرف.
(1998).
66. محمود المساد، وآخرون. التجديدات التربوية في المناهج والكتب المدرسية، مجلة رسالة المعلم، المجلد (41)، العدد (2)، عمان. (2002).
67. منذر المصري، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية: مداخل في التعليم والتدريب، دراسات المركز 103، عمان، (2004).
68. منذر المصري. التعليم المهني في الأردن، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
(1993).
69. منذر المصري. التعليم المهني قضايا ونماذج، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، طرابلس: ليبيا. (1993).
70. منذر المصري. اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ليبيا. (2003).
71. منذر المصري. التعليم والتدريب المهني في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، المركز العربي للتدريب المهني. (1992).
72. منذر المصري. التعليم والتدريب المهني للمرأة العربية (الخصائص والصعوبات)، مجلة العمل، العدد 67، السنة: 17، وزارة العمل، عمان: الأردن. (1994).
73. منذر المصري. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية: قضايا في المواءمة بين التعليم المهني والتنمية، دراسات المركز 101، عمان، (2003).
74. منذر المصري. المعلم المهني، المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين، مكتب العمل العربي. (1990).
75. منذر المصري وآخرون. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية: إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم أثناء الخدمة. سلسلة دراسات 88، عمان، (2001).
76. إبراهيم مطاوع . الإدارة التعليمية في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. (2003).

77. إبراهيم مطاوع. الإدارة التعليمية في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. (2003).
78. مكتب الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا. القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية، بيروت: لبنان. (1979).
79. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (يوندباس). تطوير وتجديد التعليم الزراعي في الوطن العربي، التعليم من أجل التنمية الريفية. (1993).
80. مكتب اليونسكو الإقليمي. ورشة عمل في إطار مشروع تعزيز فرص التعليم والتدريب للشباب في الدول العربية، عمان: الأردن. (1997).
81. فتحي ملكاوي. كتاب المؤتمر التربوي، جمعية البحوث والدراسات الإسلامية، عمان: الأردن. (1991).
82. موران، أدجار. تحديات القرن الحادي والعشرين، ترجمة حسين شريف، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب. (2001).
83. محمد أحمد موسى. التربية وقضايا المجتمع المعاصر، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات. (2002).
84. ناصر، إبراهيم. أصول التربية، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن. (2004).
85. إبراهيم ناصر. مقدمة في التربية، دار عمار، عمان: الأردن. (1996).
86. نصر الله، علي. أسس وتخطيط عملية التدريب والتعليم المهني، مؤسسة التدريب المهني، عمان. (1994).
87. علي نصر الله. التعليم الثانوي المهني الشامل والتطبيقي في مدارس وزارة التربية والتعليم، واقع وطموحات، رسالة المعلم، 34، (2+3). (1993).
88. جمال الهنيدي. التربية المهنية في الإسلام، دار الوفاء للطباعة. (2000).

89. وثيقة استراتيجية التعليم المهني. (2004). يوسف ضيا. من الإنترنت بتاريخ 18/1/2004م:
www.vocational.gov.ib/arab/pages/astraegic.htm
90. وثيقة استشراف العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية والتعليم بدول الخليج (1997). من شبكة الإنترنت:
www.abags.org/trih/gaazh.htm
91. وزارة التربية والتعليم- المديرية العامة للتعليم المهني. دراسة ميدانية لمتابعة خريجي التعليم الثانوي الإداري والمالي. عمان/ الأردن. (1995).
92. وزارة التربية والتعليم. التعليم المهني في وزارة التربية والتعليم، ورقة عمل غير منشورة: عمان: الأردن. (2001).
93. وزارة التربية والتعليم، إدارة البحث والتطوير التربوي ومنتدى التعليم في أردن المستقبل، عمان. (2002).
94. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم المهني والإنتاج. الدراسة الميدانية الخاصة بخريجي التعليم الثانوي الشامل المهني-الفرع الصناعي، تخصص ميكانيك مركبات خفيفة، عمان. (2003).
95. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم المهني والإنتاج. الدراسة الميدانية الخاصة بخريجات التعليم الثانوي الشامل المهني-الفرع الاقتصاد المنزلي، تخصص تربية الطفل، وإنتاج الملابس، عمان. (2002).
96. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم المهني والإنتاج. الدراسة الميدانية الخاصة بخريجي التعليم الثانوي الزراعي، عمان. (1999).
97. وزارة التربية والتعليم، إدارة التعليم المهني والإنتاج. الدراسة الميدانية الخاصة بخريجي التعليم الثانوي الشامل المهني-الفرع الصناعي، تخصص كهرباء استعمال، عمان. (2003).
98. وزارة التربية والتعليم، المديرية العامة للتعليم المهني. دراسة ميدانية حول احتياجات سوق العمل من العمالة المهنية، عمان: الأردن. (1998).

99. وزارة التربية والتعليم، المديرية العامة للتعليم المهني. دراسة ميدانية لمتابعة خريجي التعليم الثانوي التمريضي، عمان: الأردن. (1994).
100. وزارة التربية والتعليم، نظام الفصول الدراسية للمرحلة الثانوية للعام الدراسي 2004/2005. إدارة المناهج والكتب المدرسية.
101. بثينا ياسين. عمالة المرأة في القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد-الأردن. (2000).
102. علي اليافعي. روئ مستقبلية في مناهجنا التربوية، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدوحة: قطر. (1995).

المراجع الأجنبية:

1. Dupont, George; Reis, Fernad. Training of Trainers: Problems and Trends, European Training, Berlin, Germany.
   http: //orders.edrs.com/members/spcfm?AN=Ed34509.
2. Fee, Richard. A Qualitative Study of the Status and Future of Vocational Education in State Residential Schools for the Deaf. University of Idaho. DAI-A60/12, p.4397. (2000).
3. Harbinska, Maria. Problems Facing Vocational Educational in the Czech and Federal Republic, (1996).
4. Jarnila, Rauno. The Profile of A Successful Vocational Institution (Finland). DAI-C 61/04, p. 23. (2000).
5. Richard, Koch. Structural Problems and Reform Trends in Vocational Education in France, European Educational, 38 (2). (1996).
6. Richard, Lynch. In Search of Vocational and Technical Education, 13, (1). (1996).
7. Swede, Phillips. Problems of the Rural Community Colleges in Florida in Providing Vocational Education, Research, Report, Florida State, US. (1983).
8. Tniamiah, G. and others. Vocational Educational Problems and Prospect, India. Bangalota: Himaly Publishing House. (1982).
9. Werth, Patricia. Vocational Accountability in Virginia, Analysis of Vocational Computers' Employment Status, Earning, and Job Satisfaction. DAI-A63/09, p. 3168. (2003).

الملاحق

ملحق (1)

تعليمات مقاييس التعليم المهني في الأردن

أخي المعلم/أختي المعلمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أضع بين يديك هذه المقاييس لكل من (واقع التعليم المهني) و(مشكلات التعليم المهني) في الأردن، والتي تهدف إلى قياس تقديرات معلمي التعليم المهني، وفق هذه المقاييس، راجياً منكم الإجابة على الفقرات بكل دقة وموضوعية، وذلك بوضع علامة (□) أمام الفقرة، وتحت الدرجة المناسبة، علماً بأن هذه الدراسة لأغراض البحث العلمي، وستبقى إجابتك سرية ولن يطلع عليها أحد غير الباحث، كما أرجو تعبئة المعلومات العامة من المعلم/المعلمة في هذه الصفحة لأهميتها للدراسة، شاكراً لك حسن تعاونك.

وإليك مثال على كل مقياس:

الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
توفر حوافز مادية ومعنوية للطلبة		□			

الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني				□	

المعلومات العامة:

1- الجنس: □ ذكر □ أنثى

2- الخبرة في التدريس: □ أقل من 5 سنوات □ 5-15 سنة □ أكثر من 15 سنة

3- الفرع المهني (التخصص): □ صناعي □ زراعي □ تمريضي

□ فندقي □ اقتصاد منزلي

الباحث

م. عمر مقدادي

ملحق (2)

مقياس واقع التعليم المهني في الأردن

أولاً: مجال الطالب/المتدرب

التسلسل	الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
1	توفر معلومات للطلبة بحاجات سوق					

	العمل الأردني					
2	توفر جوافز مادية ومعنوية للطلبة					
3	إقبال الطلبة على فروع التعليم المهني					
4	تسرب الطلبة من الفروع المهنية					
5	الفرص المتاحة للطلبة لإكمال دراستهم الجامعية					
6	نسبة الطلبة المخصصين لكل مشغل مهني					
7	نسبة الطلبة المخصصين للمعلم المهني					

ثانياً: مجال المعلم/المدرب

التسلسل	الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
1	توفر فرص التأهيل للمعلمين المهنيين					
2	توفر حوافز مادية ومعنوية للمعلمين المهنيين					
3	توفر معلمين مهنيين للتخصصات المختلفة					
4	توفر فرص التدريب للمعلمين المهنيين					
5	توفر نظام تصنيف وظيفي للمعلمين					
6	ملاءمة عدد الحصص المخصصة للمعلم المهني					
7	توفر علاقات إنسانية متميزة بين المعلمين					

ثالثاً: مجال المدرسة الشاملة/المهنية

التسلسل	الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
1	مدى ملاءمة البناء المدرسي للتخصصات المهنية					
2	توفر تجهيزات المشاغل والمختبرات المهنية					
3	ملاءمة مواقع المدارس المهنية					
4	توفر خدمات مدرسية للطلبة المهنيين					
5	توفر عناصر الأمان في البناء المدرسي المهني					
6	توفر الصيانة للأجهزة واللوازم في المشاغل المهنية					
7	توفر بيئة تعليمية مهنية مناسبة					

رابعاً: مجال المناهج والخطط الدراسية

التسلسل	الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
1	مواكبة المناهج المهنية للتطورات العلمية					
2	ملاءمة المواد الإضافية لمستويات الطلبة التحصيلية					
3	تعاون المدرسة والقطاع الخاص في					

	التدريب العملي					
4	التكامل بين المناهج النظرية والعملية					
5	تطبيق المهارات المهنية المطلوبة في المدرسة					
6	ملاءمة تصميم المنهاج ومحتواه لقدرات الطلبة					
7	ملاءمة طول اليوم الدراسي للطلبة					

خامساً: المجال الاجتماعي والاقتصادي

التسلسل	الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
1	تواصل المدرسة المهنية مع المجتمع المحلي					
2	ملاءمة التخصصات المهنية لحاجات سوق العمل					
3	متابعة أولياء أمور الطلبة لتحصيل أبنائهم					
4	مدى التنسيق بين المدرسة ومؤسسات إنتاجية وحكومية					
5	النظرة الاجتماعية للتعليم المهني					
6	كفاية موازنة الفروع المهنية للحاجات الفعلية					
7	مدى مرونة موازنة فروع التعليم المهني					

سادساً: مجال الإدارة والسلطة التعليمية

التسلسل	الفقرة	جيد جداً	جيد	متوسط	مقبول	ضعيف
1	ملاءمة التشريعات والسياسات الخاصة بالتعليم المهني					
2	تمتلك المدارس المهنية صلاحيات مناسبة					
3	توفر متابعة الطلبة الخريجين من المدارس المهنية					
4	استخدام الإدارات المبادئ الديمقراطية مع المعلمين					
5	مدى تطبيق نظام الانضباط المدرسي في المواقع المهنية					
6	ملاءمة أسس توزيع الطلبة على الفروع المهنية					
7	توفر نظام التأمين على الحياة للطلبة والمعلمين					

ملحق (3)

مقياس مشكلات التعليم المهني في الأردن

أولاً: مشكلات في مجال الطالب/المتدرب

التسلسل	الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
1	تدني تحصيل الطالب المهني					

2	عدم ملاءمة أسس توزيع الطلبة على الفروع المهنية					
3	ضعف التوجيه والإرشاد المهني					
4	تسرب الطلبة من الفروع المهنية					
5	نقص حوافز الطلبة المادية والمعنوية					
6	ارتفاع كلفة الطالب المهني على الأسرة					
7	قلة فرص التحاق الطلبة بالتعليم الجامعي					

ثانياً: مشكلات في مجال المعلم/المدرب

التسلسل	الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
1	عدم مشاركة المعلمين في التخطيط المهني					
2	نقص الدورات التدريبية للمعلمين المهنيين					
3	نقص معلمين متخصصين في بعض المجالات المهنية					
4	زيادة الأعباء والواجبات المهنية على المعلم					
5	قلة الترقية الوظيفية للمعلم المهني					
6	نقص تبادل الخبرات والزيارات العلمية					
7	نقص الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين					

ثالثاً: مشكلات في مجال المدرسة الشاملة/المهنية

التسلسل	الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
1	نقص التنسيق مع مؤسسات العمل والإنتاج					
2	صعوبة إجراء بعض التطبيقات العملية في المدرسة					
3	نقص الأعمال الإنتاجية المتميزة للفروع المهنية					
4	عدم ملاءمة البناء المدرسي للتعليم المهني					
5	نقص وسائل السلامة المهنية في المدارس					
6	نقص الكتب المهنية في المكتبة المدرسية					
7	نقص التسهيلات التدريبية في المدارس المهنية					

رابعاً: مشكلات في مجال المناهج والخطط الدراسية

التسلسل	الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
1	عدم تناسب المناهج مع مستويات وقدرات الطلبة					
2	نقص استخدام الوسائل التكنولوجية					

	الحديثة في التدريب					
3	ضعف ارتباط التدريب العملي بواقع العمل المهني					
4	قصر مدة الدراسة الثانوية المهنية في الأردن					
5	نقص التكامل بين الجزء النظري والعملي في الخطط					
6	نقص الزيارات الميدانية لتغطية الخطط الدراسية					
7	أعداد الحصص النظرية المهنية أكبر من العملية					

خامساً: مشكلات في المجال الاجتماعي والاقتصادي

التسلسل	الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
1	البطالة المتزايدة في صفوف المهنيين					
2	ضعف مشاركة القطاع الخاص في التعليم المهني					
3	ضعف ارتباط التعليم المهني بالمجتمع المحلي					
4	نظرة المجتمع المتدنية للتعليم المهني					
5	قلة اهتمام وسائل الإعلام بالتعليم المهني					
6	عدم مرونة موازنة الفروع المهنية					
7	الكلفة العالية للاستثمار الحكومي في التعليم المهني					

سادساً: مشكلات في مجال الإدارة والسلطة التعليمية

التسلسل	الفقرة	مشكلة كبيرة جداً	مشكلة كبيرة	مشكلة متوسطة	مشكلة قليلة	لا توجد مشكلة
1	نقص الإشراف المهني على المعلمين					
2	نقص البيانات والإحصائيات المهنية					
3	ضعف ارتباط التعليم المهني بالتعليم العام					
4	بطء توسيع قاعدة التعليم المهني					
5	عزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم المهني					
6	وجود إدارات غير مهنية في المدارس					
7	ضعف متابعة خريجي الفروع المهنية					

ملحق (4)
مقياس اتجاهات تطوير التعليم المهني في الأردن
(المقابلة)

الخبير الأستاذ ..... المحترم
عمل الخبير ..... .
تاريخ المقابلة ..../..../.....م.
التوقيع:

س 1: حدد أسلوباً مناسباً أو أكثر للتطوير في كل من المجالات والعناصر المهنية الآتية:

1- لزيادة الإقبال على التعليم المهني بفروعه المختلفة أقترح:
.....
2- لزيادة فعالية التدريب العملي في فروع التعليم المهني أقترح:
.....
3- لزيادة استغلال إمكانيات المشاغل والتسهيلات التدريبية في المدارس المهنية أقترح:
.....
4- لتحسين نوعية الطلبة الملتحقين بالتعليم المهني أقترح:
.....
5- لزيادة التحاق الطلبة المهنيين بالتعليم الجامعي أقترح:
.....
6- لزيادة فعالية الأداء للمدارس المهنية أقترح:
.....
7- لزيادة رعاية الطلبة المتفوقين في التعليم المهني أقترح:
.....
8- لزيادة رعاية الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في التعليم المهني أقترح:
.....
9- لتطوير مناهج التعليم المهني أقترح:
.....
10- لتطوير أداء المعلم المهني أقترح:
.....
11- لتقليل كلفة التعليم المهني أقترح:
.....
12- لزيادة فعالية تمويل التعليم المهني أقترح:
.....
13- لتحسين أساليب التعليم والتدريب المهني في الأردن أقترح:
.....

14- لتطوير عملية متابعة خريجي التعليم المهني أقترح:
.....
15- لزيادة فرص العمل لخريجي التعليم المهني أقترح:
.....
16- لمعالجة مشكلة الطلبة المنسحبين والمتسربين من التعليم المهني أقترح:
.....
17- لزيادة فعالية الإرشاد المهني للطلبة أقترح:
.....
18- لإجراء التدريب الصيفي بفعالية في التعليم المهني أقترح:
.....
19- لتطوير فرع التعليم الصناعي أقترح:
.....
20- لتطوير فرع التعليم الزراعي أقترح:
.....
21- لتطوير فرع التعليم التمريضي أقترح:
.....
22- لتطوير فرع التعليم الفندقي أقترح:
.....
23- لتطوير فرع الاقتصاد المنزلي أقترح:
.....
24- لزيادة علاقة المدارس المهنية بالمجتمع المحلي أقترح:
.....

س 2: مـا الصـعوبات الرئيسـية الـتي تعيـق تطـور التعليـم المهني في الأردن؟

1-

2-

3-

س 3: ما الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني فـي الأردن (الخطط المستقبلية)؟

1-

-2

-3

الباحث:

م. عمر مقدادي

ملحق (5)
نتائج الاقتراحات التطويرية للتعليم المهني في الأردن

الرقم	الاقتراحات التطويرية	تكرار	النسبة المئوية
.1	التركيز والاهتمام بالتوجيه والإرشاد المهني ودور المرشدين.	28	93%
.2	ربط التعليم المهني بحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.	20	66%
.3	اعتماد نظام الحوافز المادية والمعنوية للطلبة والمعلمين	25	83%
.4	إعادة النظر في الخطط الدراسية وفق المتطلبات والحاجات.	10	33%
.5	وضع التشريعات اللازمة لتحديث وتطوير وتنظيم التعليم المهني.	22	73%
.6	تفعيل مبحث التربية المهنية في المرحلة الأساسية من التعليم.	15	50%
.7	زيادة ساعات التدريب العملي على حساب التعليم النظري.	12	40%
.8	تفعيل العمل بنظام الأعمال الإنتاجية للمدارس المهنية.	21	70%
.9	التدريب الثنائي بحيث يكون جزء في المدرسة وآخر في مواقع العمل.	16	53%
.10	صيانة وتحديث التجهيزات في المشاغل المهنية.	24	80%
.11	تأهيل وتدريب المعلمين فنياً ومسلكياً.	23	76%
.12	تطوير الإدارات المهنية فنياً وإدارياً	21	70%
.13	عقد دورات تدريبية مهنية للمجتمع المحلي.	12	40%
.14	تطوير نظام قبول لطلبة التعليم المهني يراعي قدرات ورغبات الطلبة.	29	96%
.15	إنشاء جامعة تكنولوجية تطبيقية تراعي مخرجات	23	76%

	التعليم المهني.		
.16	ربط مناهج التعليم المهني بمتطلبات التعليم العالي.	12	40%
.17	توحيد مؤسسات التعليم والتدريب بجهة واحدة مستقلة.	24	80%
.18	زيادة صلاحيات المواقع والمدارس المهنية.	22	73%
.19	وضع معايير للإدارات ومدراء المدارس المهنية.	11	36%
.20	تفعيل دور الإشراف المهني للمدارس المهنية.	2	6%
.21	توفير فرص وبرامج تدريبية خاصة بالمتفوقين مهنياً.	14	46%
.22	استحداث تخصصات مهنية تصلح لذوي الحاجات الخاصة.	6	20%

الرقم	الاقتراحات التطويرية	تكرار	النسبة المئوية
.23	تفعيل مساهمة القطاع الخاص في التخطيط والتمويل والتدريب المهني.	22	73%
.24	تطوير مناهج التعليم وفق معايير الاقتصاد المعرفي للتعليم.	14	46%
.25	ضرورة مواكبة المناهج لتطورات سوق العمل المستمرة.	19	63%
.26	أهمية مشاركة الميدان المهني في عمليات التخطيط وتطوير المناهج المهنية.	13	43%
.27	تحديد معايير لتصنيف الأداء المهني والمهنيين في الأردن.	22	73%
.28	إنشاء مدارس مهنية تدريبية مركزية لكل إقليم.	26	86%
.29	توفير قاعدة بيانات عن حاجات سوق العمل في المجالات المختلفة.	21	70%
.30	تفعيل دور وزارة التربية والتعليم في متابعة الخريجين وإيجاد فرص العمل.	15	50%
.31	دراسة أسباب تسرب الطلبة المهنيين ووضع الخطط العلاجية لذلك.	12	40%
.32	زيادة فرص التكامل والتنسيق بين المواقع المهنية والمجتمع المحلي.	23	76%
.33	تحسين مدخلات التعليم المهني من الطلبة والمعلمين والتجهيزات.	13	43%
.34	تحديد الاستراتيجيات والسياسات المهنية بشكل واضح.	3	10%
.35	تحديث وتطوير نظام التمويل للتعليم المهني.	16	53%
.36	اعتماد اللامركزية في مواقع التعليم المهني.	22	73%

37.	زيادة سنوات الدراسة في التخصصات المهنية إلى ثلاث سنوات.	6	20%
38.	تشجيع وتحفيز الشركات والمؤسسات لتوفير فرص عمل للخريجين.	12	40%
39.	زيادة الاعتماد على العمل الميداني في موقع العمل والإنتاج.	4	13%

ملحق (6)
نتائج الصعوبات التي تواجه التعليم المهني في الأردن

رقم	الصعوبات الرئيسية	تكرار	النسبة المئوية
1.	نقص الدراسات المهنية وبيانات عن حاجة السوق للأيدي العاملة وتخصصاتها.	20	66%
2.	النظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع، ونقص الإقبال عليه.	29	96%
3.	نقص الحوافز المادية والمعنوية للطلبة والمعلمين المهنيين.	18	60%
4.	تنوع مؤسسات التعليم والتدريب المهني التي تشرف على التعليم المهني.	22	73%
5.	ضعف مدخلات التعليم المهني من الطلبة، وتدني المستوى التحصيلي لهم.	20	66%
6.	عدم وضوح فلسفة وسياسات التعليم المهني في الأردن.	12	40%
7.	التركيز على الجانب النظري، وغياب الاهتمام بالجانب العملي للتعليم.	16	53%
8.	صعوبة المناهج، وعدم ملائمتها لسوق العمل الأردني ومتطلباته.	21	70%
9.	ارتفاع تكلفة التعليم المهني مقارنة بالتعليم الأكاديمي.	28	93%
10.	ضعف عمليات التخطيط للتعليم المهني لإعداد البرامج والمناهج المهنية.	16	53%
11.	ضعف مشاركة القطاع الخاص ومساهمته في التعليم المهني.	20	66%
12.	عدم توفر فرص العمل التي تستوعب خريجي التعليم المهني.	22	73%
13.	ضعف النظم المالية والتشريعية الخاصة بالتعليم المهني.	19	63%
14.	ربط التعليم المهني بالتعليم الأكاديمي إدارياً وفنياً رغم الاختلاف بينهما.	17	56%

15.	ضعف توزيع المدارس المهنية على التجمعات السكنية والتقسيمات الإدارية.	11	36%

رقم	الصعوبات الرئيسية	تكرار	النسبة المئوية
16.	نقص موازنة التعليم المهني وتوفير مستلزمات التعليم المهني.	10	33%
17.	انخفاض المستوى الفني والكفايات المهنية لمعلمي المشاغل المهنية.	27	90%
18.	عدم ملائمة أسس توزيع طلبة الصف العاشر الأساسي على الفروع المهنية.	19	63%
19.	عدم تطور التشريعات التربوية بما يتلاءم مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.	22	73%
20.	سرعة تغير متطلبات سوق العمل مما يستوجب تغير في برامج ومناهج التعليم المهني.	20	66%

ملحق (7)
نتائج الاتجاهات المستقبلية لتطوير التعليم المهني في الأردن

رقم	الاتجاهات المستقبلية	تكرار	نسبة مئوية
.1	توفير مصادر التمويل وتنويعها للتعليم المهني	12	40%
.2	المواءمة بين التعليم المهني وحاجات سوق العمل كمياً ونوعياً	18	60%
.3	إعادة النظر في أسس قبول الطلبة بفروع التعليم المهني لتراعي القدرة والرغبة.	22	73%
.4	رفع سوية خريجي التعليم المهني من خلال رفع كفاياتهم وتحددي معايير الأداء.	4	13%
.5	تطوير مناهج التعليم المهني وفق معايير الاقتصاد المعرفي.	16	53%
.6	اعتماد نظام التدريب المزدوج (جزء في المدرسة، وجزء في سوق العمل).	19	63%
.7	إعادة هيكلة التشريعات المهنية بما يتناسب وحاجات سوق العمل والتنمية.	4	13%
.8	تفعيل برامج التوعية والإرشاد المهني لتعديل النظرة الاجتماعية للتعليم المهني.	12	40%
.9	محاولة إيجاد فرص عمل لخريجي التعليم المهني.	19	63%
.10	وضع مؤسسات تعليم التدريب المهني تحت مظلة واحدة.	3	10%
.11	تحديث المشاغل المهنية بما يتناسب وتكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات.	24	80%

رقم	الاتجاهات المستقبلية	تكرار	نسبة مئوية
.12	إشراك القطاع الخاص في تمويل وتخطيط وتنفيذ برامج التعليم المهني.	26	86%
.13	تفعيل نظام المشاريع الإنتاجية في المدارس المهنية.	22	73%
.14	زيادة نسبة قبول الطلبة المهنيين في الجامعات الأردنية.	8	26%

15.	العمل على إنشاء جامعة مهنية، تحوي تخصصات مهنية مختلفة.	25	83%
16.	محاولة التغلب على الصعوبات التي تعوق تطوير التعليم المهني.	20	66%
17.	زيادة عدد سنوات الدراسة المهنية إلى ثلاث سنوات.	13	43%
18.	عقد مؤتمر وطني يضم المؤسسات المهنية لتنسيق العمل بينها.	5	16%

ملحق (8)
لجنة التحكيم

الرقم	اسم المحكم	التخصص	العمل
1.	أ.د. غازي رواقه	تعليم مهني	جامعة اليرموك
2.	أ.د. محمد فخري مقدادي	مناهج لغة عربية	جامعة اليرموك
3.	أ.د. يوسف سوالمة	قياس وتقويم	جامعة اليرموك
4.	د. عمر بني ياسين	قياس وتقويم	جامعة البلقاء
5.	د. محمد بني عامر	لغة عربية	وزارة التربية
6.	د.فاطمة نصيرات	لغويات تطبيقية	وزارة التربية
7.	د. سليمان قزاقزة	إدارة تربوية	جامعة اليرموك
8.	د. سالم القرعان	تعليم مهني	جامعة اليرموك
9.	د. عمر الذيابات	أصول تربية	وزارة التربية
10.	د. محمد رقيبات	ميكانيك	مناهج التعليم المهني
11.	د. خليل شديفات	اتصالات	مناهج التعليم المهني
12.	د. منصور خرابشة	ميكانيك	التعليم المهني
13.	عبد القادر بني ارشيد	إدارة تربوية	وزارة التربية
14.	د. محمد الخطيب	علم نفس تربوي	وزارة التربية
15.	عدنان عمايرة	أصول تربية	وزارة التربية

16.	نصار مقدادي	لغة عربية	وزارة التربية
17.	علي هياجنة	قياس وتقويم	وزارة التربية
18.	عاكف بني عيسى	تربية مهنية	وزارة التربية

ملحق (9)
الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني

الرقم	الاسم	مركز العمل
1.	معالي الدكتور منذر المصري	مدير المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية
2.	عطوفة الدكتور تيسير النعيمي	أمين عام وزارة التربية والتعليم
3.	الدكتور فواز جرادات	مدير إدارة المناهج والكتب المدرسية
4.	المهندس أحمد شديد الحويطات	مدير إدارة التعليم المهني والإنتاج
5.	الدكتورة ضحى الحديد	مدير إدارة البحث والتطوير التربوي
6.	المهندس بدر العجلوني	مدير التعليم المهني
7.	المهندس محمد العدوان	مدير الخدمات المهنية
8.	الدكتور موفق الزعبي	مدير المناهج
9.	الدكتور محمد رقيبات	رئيس قسم المباحث المهنية
10.	المهندس ماجد الشروف	رئيس قسم التعليم الزراعي
11.	المهندس أحمد عليمات	رئيس قسم الإنتاج المدرسي
12.	السيدة زكاء اللحام	رئيس قسم التوجيه المهني ومتابعة الخريجين
13.	الدكتور محمد مسعود	رئيس قسم صيانة الأثاث المدرسي
14.	الأستاذ غالب الشوابكة	رئيس قسم التعليم الفندقي والسياحة
15.	المهندس هشام دبور	رئيس قسم الأمن والسلامة المهنية
16.	الدكتورة عبير كسواني	رئيس قسم الاقتصاد المنزلي
17.	المهندس عدنان فارس	رئيس قسم التدريب والإشراف المهني
18.	الدكتور عمر المساعفة	رئيس قسم جاهزية المشاغل المهنية
19.	الدكتورة منار الشوارب	رئيس قسم التعليم التمريضي
20.	المهندس أحمد العودات	رئيس قسم التعليم الصناعي
21.	المهندس عبد الله الهور	مناهج التعليم الصناعي
22.	الدكتور فايز السعودي	مناهج التربية المهنية
23.	المهندس أحمد صالح	مناهج المباحث الزراعية
24.	الأستاذ مطلب ختالين	مناهج المباحث الفندقية
25.	الدكتورة عائشة دغلس	رئيس قسم مناهج التعليم الصحي
26.	الدكتورة منيرة بطارسة	مناهج اقتصاد منزلي
27.	المهندس سامي الصالح	رئيس قسم التعليم المهني والإنتاج/إربد الثانية
28.	المهندس عصام صبحا	قسم الإنتاج المدرسي
29.	المهندس نبيل بطاينة	مشرف زراعي/إقليم الشمال

.30	الدكتور عمر الذيابات	مشرف زراعي/إقليم الشمال
.31	السيدة وفاء عبد العزيز	عضو اقتصاد منزلي
.32	المهندس هاني مراد	مشرف تدريب

ملحق (10)
إحصائية التعليم المهني للعام الدراسي 2006/2007 م